# تجارة التمور العراقية (١٩٤٥-١٩٥٨)
# (دراسة تاريخية)

م. اسراء خزعل ظاهر
وزارة التربية / المديرية العامة لتربية ديالى
eng.kaiss2007@yahoo.com

تاريخ التقديم: ٢٩٦ في ٢٠١٧/٩/١٧
تاريخ القبول: ٦٢٨ في ٢٠١٧/١٢/٤

## الملخص:

شكلت تجارة التمور موردا اقتصاديا مهما للعراق، الذي يعد أهم المصادر التي تجهز الأسواق العالمية بالتمور، اذ تسهم ألوية العراق الوسطى والجنوبية بإنتاج هذا المحصول وتقع البصرة في مقدمتها، وفيها أنواع وأصناف متعددة أبرزها الحلاوي والخضراوي والساير والزهدي. مرت تجارة التمور بظروف صعبة أبرزها سيطرة وتحكم الشركات الاحتكارية بأسعار التمور بطريقة هدفها الحصول على أعلى الأرباح وعلى حساب المنتجين الأمر الذي أدى الى احباط الفلاح مما انعكس سلبا على مستوى التصدير. بذلت جمعية التمور جهودا كبيرة لمعالجة بعض المشكلات، في السنوات المتأخرة من مدة الدراسة، اذ أخذت على عاتقها عقد صفقات بيع التمور بصورة مباشرة والاستغناء عن الشركات الوسيطة التي طالما أثقلت كاهل الفلاحين، فضلا عن اهتمام الجمعية بوسائل تصنيع التمور وحسن اعدادها. وأسهم مجلس الاعمار بدور مهم في الحد من بعض المشكلات المهددة لتجارة التمور في العراق لاسيما الفيضانات وانتشار الأوبئة فعمل على مكافحتها.

**الكلمة المفتاحية: تجارة التمور.**

# Iraqi Dates Trade (1945 – 1958) (Historical Study)

**Instructor: Isra' Khaz'al Dhahir**
**General Directorate of Education - Dyala**
**eng.kaiss2007@yahoo.com**

## Abstract

Dates trade is an important economic resource for Iraq, which is considered one of the most important international suppliers of dates.The middle and southern Iraq provinces represent the main suppliers especially Basrah which comes in the frontier. They produce different types of dates such as Hillawi, Khadhrawi, Sayer and Zahdi. Dates trade witnessed hard circumstance the most prominent of which is the control of monopolistic companies at date prices in a way that aims at gaining the highest profitsat the producers' expense. This led to frustrate the farmers which adversely affected the export. The dates society has made great efforts to address some problems during the late tears of the study, as they took it upon themselves to contract for the sale of dates deals directly and get rid of intermediary companies which have long burdened the farmers. It also took care of the means of dates manufacturing and refining it. The reconstruction council played an important role in reducing some of the problems that threatened the date trade in Iraq, especially floods and the spread of epidemics and work to combat them.

**Key words: dates, companies, trade, and products.**

**المقدمة:**

تعد التمور من أهم الثروات الوطنية في العراق الى جانب الثروات الطبيعية كالنفط الخام والمواد الأخرى، لذلك يعد العراق من الدول الرئيسة المنتجة للتمور، اذ يتميز بإنتاجه لأصناف عديدة ونادرة مقارنة بباقي الدول المنتجة لاسيما ان أسواق التمور العراقية معروفة منذ زمن بعيد في أوربا والولايات المتحدة الامريكية والاسواق الآسيوية، ولأهمية الموضوع جاءت هذه الدراسة" **تجارة التمور العراقية (١٩٤٥ – ١٩٥٨) – دراسة تاريخية** " لمتابعة تطور تجارة التمور العراقية والوقوف على ما مرت به من حالات عدم الاستقرار وتقلبات الأسواق التجارية خلال مدة الدراسة.

اعتمدت الباحثة المنهج الاحصائي والتحليلي لبعض المؤلفات الاقتصادية المختلفة، التي تناولت التطور الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في مدة الدراسة.

قسم البحث على مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة، تناول المبحث الأول واقع تجارة التمور حتى عام ١٩٤٥م متناولا وضع تجارة التمور في ظل الازمة الاقتصادية العالمية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتضمن المبحث الثاني تطور تجارة التمور ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى تأسيس مجلس الاعمار عام ١٩٥٠م، في حين ركز المبحث الثالث على تطور تجارة التمور في المدة ١٩٥٠ – ١٩٥٨م.

اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر العربية أبرزها كتاب محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي (١٨٦٤ – ١٩٥٨)، وكتاب عبد الوهاب حمدي النجار، سياسة التجارة الخارجية في العراق، والتمور قديما وحديثا، لجعفر الخليلي، وسياسة العراق التجارية لمظفر حسين جميل، كما كان للدوريات موقعها في صفحات الدراسة منها مجلة غرفة تجارة بغداد ومجلة آفاق عربية وغيرها، فضلا عن مصادر أخرى تفاصيلها في هوامش البحث ومصادره.

**المبحث الأول/ واقع تجارة التمور العراقية حتى عام ١٩٤٥:**

لا شك أن زراعة التمور مارستها أكثر المجتمعات الزراعية استقرارا" في العراق وغالبا" ما كانت تستقر في مناطق الري القريبة من شط العرب[١]، لذا فإن معدل عدد السفن التي كانت تصل الى ميناء البصرة سنويا" في موسم تجارة التمور، في النصف الاول من القرن التاسع عشر كان نحو ( ١٥٠ ) سفينة شراعية متوسط حمولتها ستون طنا، لنقل التمور الى موانئ الخليج العربي والهند[٢].

وخلال ستينيات القرن التاسع عشر كانت التمور هي سلعة التصدير الرئيسة اذ بلغت قيمتها من نصف الى ثلاثة أرباع قيمة الصادرات[٣]، وكانت أصناف التمور المصدرة هي الحلاوي والخضراوي والزهدي والساير والديري، إذ يتم العناية بها وتحفظ في أكياس بعد ان يتم تجفيفها[٤].

وللتمور موسم معين يلتقي في البصرة من اجله تجار، من أنحاء كثيرة من العالم وأصحاب السفن والبواخر، لشراء التمور من المنتجين والمصدرين وللتشاور في بيع التمور ومعرفة اسعارها، وغالبا ما يكون موسم بيع التمور في شهر أيلول حين يرتفع منسوب مياه نهر الفرات، ويساعد على سير البواخر، وينتهي في شهر تشرين الثاني في كل عام، سيما ان التمور مادة غذائية سريعة التلف[٥].

ومن الجدير بالذكر ان الآفات الزراعية وأسراب الجراد والفيضانات المتكررة والرياح الشمالية الباردة وموجات الغبار كان لها الأثر الواضح في الهبوط المفاجئ في الانتاج وكان ذلك يؤدي الى تنافس المصدرين في شراء التمور ومن ثم ارتفاع الأسعار. كما حصل في أوائل صيف عام ١٨٦٧م، اذ مرَّ سرب من الجراد على معظم ثمار النخيل قبل نضجها مما سبب نقصا" هائلا" في الحاصل رافق ذلك ارتفاع في الأسعار بلغ حد الضعف قياسا" الى معدلات السنوات الخمس الأخيرة[٦]، كما أثرت عام ١٨٦٨ موجة من الرياح الشمالية الباردة على طلع النخيل وبالتالي على حاصل التمور الذي صار معظمه رديئا"[٧].

وفي اواسط القرن التاسع عشر، ولاسيما بعد افتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م، برزت ظاهرة جديدة في التطور الاقتصادي في العراق الحديث وهي نشوء واتساع تجارة التصدير العراقية الى أوربا الصناعية بصورة عامة والى بريطانيا على نحو خاص[٨]. اذ وفرت طرق المواصلات المباشرة التي تربط العراق بمدن لندن ومرسيليا بواسطة البواخر للخامات المحلية الوصول إلى الأسواق الأوربية التي أخذ الطلب على حاصلات العراق الزراعية فيها ينمو بسرعة مزيدا بذلك من قيمة تلك الحاصلات[٩]، لذا كان المعدل السنوي لإنتاج التمور خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر يقدر بحوالي (٣٠٠٠٠) طن بينما بلغ معدل صادراتها (١٠٠٠٠) طن سنويا خلال المدة نفسها ولذلك كانت نسبة الصادرات تعادل حوالي الثلث[١٠].

ولا شك أن النمو الكبير في الدخل والتجارة العالمية في القرن التاسع عشر هو الذي زاد من الطلب المؤدي الى المعدل العالي لنمو تجارة تصدير التمور العراقية خلال المدة (١٨٦٤-١٩١٣م)، ففي سبعينيات القرن التاسع عشر كانت ست شركات أجنبية[١١]وست شركات عراقية[١٢]تقوم بتصدير التمور وفق أسلوب تنافسي[١٣]، وبذلك ازدادت نسبة التمور العراقية المصدرة الى أوربا والولايات المتحدة الامريكية بالنسبة الى صادراتها الى اجزاء العالم الأخرى، وهذا

التبدل النسبي في اتجاه صادرات التمور واضح من خلال مقارنة صادرات التمور عبر ميناء البصرة في عام ١٨٧٩م مع صادراتها في عام ١٨٨٣م، ففي عام ١٨٧٩م كان مجموع الكميات المصدرة (٦٧١٨) طن صدر ثلثاها الى موانئ المملكة المتحدة اي حوالي (٤١٣٩) طن ومن الباقي يشحن (٤٤٠) طن الى موانئ شرق البحر المتوسط، و(٣٠٥)طن الى الولايات المتحدة الامريكية، اما موانئ البحر الاحمر فقد تسلمت (١٦٣٤)طن لنفس السنة وعليه فان ما بين الربع والثلث من صادرات التمور صدر الى موانئ شرق البحر المتوسط والبحر الاحمر في عام ١٨٧٩م. بينما في عام ١٨٨٣م تضاعفت صادرات التمور تقريبا، إذ أنها ارتفعت الى (١١٣٠٦) طن وشحن اكثر من (١٠٣٦٤) طنا من التمور الى موانئ المملكة المتحدة و(٢٩٠) طنا صدرت الى الولايات المتحدة الامريكية وحوالي (٧٨١) طنا وصلت الى موانئ البحر المتوسط، اما حصة البحر الاحمر من تلك الصادرات فكانت (٧١) طنا فقط وعليه فان نسبة تجارة صادرات التمور الى البحر الاحمر وشرق البحر المتوسط لم تكن أكثر من ١٠% عام ١٨٨٣م[١٤].

يتضح للباحثة مستوى اندماج العراق بالسوق الرأسمالية العالمية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لاسيما بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م وأدى ذلك الى حدوث تغيرات مهمة وكبيرة (معظمها كانت نوعية) في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعراق.

ومما يذكر أن عام ١٨٨٧م كان عام مميز في انتاج وتصدير التمور إذ انتجت البصرة وحدها نحو (٦٠) ألف طن قامت بتصدير (٤٤) ألف طن منه الى الخارج (٢٠) ألف طن بواسطة البواخر الى لندن والموانئ الأوربية والى الولايات المتحدة الامريكية و(٢٤) ألف طن بواسطة السفن الشراعية الى موانئ الخليج العربي وبلاد فارس واستراليا والهند وكان صنف الحلاوي هو المفضل في الاسواق الاوربية بينما كان الزهدي هو المفضل في أسواق الهند، أما الساير الذي صار أسما يطلق على سائر أنواع التمور التجارية الأخرى غير الحلاوي والخضراوي والزهدي، فكان يصدر بكميات كبيرة الى بعض موانئ الخليج وشبه الجزيرة العربية والهند وحتى الأسواق الاوربية أيضا"، وقد نشطت تجارة التمور في السنوات اللاحقة بصورة واضحة ففي عام ١٨٩٠م وصلت البصرة أعداد كبيرة من السفن والبواخر في الموسم فاقت كل السنوات السابقة، الا انه في عام ١٨٩٦م حدث فيضان هائل في العراق، دمر ما يزيد على مليوني نخلة من منطقة البصرة وحدها مما أضر بمحصول التمور لدرجة لم يبق منه شيء للتصدير[١٥].

أظهر تقرير القنصل البريطاني في البصرة عن تجارة ثغر العراق في عام ١٩٠٧م ان صادرات التمور في تلك السنة كانت ( ٥٥٠٠٠ ) طن بقيمة (٤٣٨٠٠٠) باون استرليني مقابل (٦٢٠٠٠) طن بقيمة (٤٣٦٠٠٠) باون في السنة السابقة وقد بلغت أسعار التمور المصدرة في

ذلك الحين لكل من أنواع الحلاوي والخضراوي والساير، ١١ و ٨ و ٥ باون للطن الواحد على التوالي، وقد صدرت التمور المعبأة في صناديق الى عدة بلدان أهمها بريطانيا وموانئ البحر المتوسط والولايات المتحدة الامريكية والنمسا والمجر[١٦].

ومما تقدم يظهر ان قيمة صادرات العراق السنوية من التمور في المدة الممتدة بين منتصف القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين في حالة من التصاعد المستمر ما عدا بعض السنوات التي تعرض الحاصل فيها الى ظروف صعبة تقلل من كمية التمور المصدرة، وبالتالي تذبذب أسعاره في السوق.

لكن يبدو أن صادرات التمور عانت من انخفاض مستمر تقريبا في مركزها النسبي في المدة الآتية وحتى الحرب العالمية الاولى فقد انخفضت نسبتها من نصف مجموع قيمة الصادرات في المدة (١٨٦٤-١٨٧١م) الى ١٨% في المدة (١٩١٢-١٩١٣م)، أما خلال الحرب العالمية الاولى فصدرت التمور بنطاق اضيق وذلك بسبب النقص الحاصل في وسائل النقل وعدم أمانة الطرق من جهة، واحتلال بريطانيا للعراق وظهور الطلب الواسع والجديد لجيش الاحتلال البريطاني على المنتوجات العراقية، من جهة أخرى، الأمر الذي أدى بلا شك الى انخفاض صادرات العراق بشكل ملحوظ، ففي المدة (١٩١٦-١٩١٨م) بلغ معدل صادرات التمور العراقية (٨٠٠٠٠ – ٨٥٠٠٠) طن[١٧].

قدر المعدل السنوي لكمية التمور العراقية، التي استغرقتها الاسواق الخارجية بعد الحرب العالمية الاولى، بنحو أربعة أمثال ما استغرقته هذه الأسواق من تمور كل البلاد الأخرى مجتمعة[١٨]، وشهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الاولى ازدياد ارتباط العراق بالسوق الرأسمالية العالمية، ولاسيما بأسواق بريطانيا ومستعمراتها، فلغاية العام ١٩٢٧م تضاعفت قيمة صادرات العراق للبلدان الرأسمالية مقارنة مع عام ١٩١٣م، فقد ظهرت في الساحة شركات جديدة اجنبية ووطنية منها خمس شركات أوربية كبيرة[١٩] وثلاث شركات عراقية[٢٠] زاولت تصدير التمور[٢١].

يعد العراق أهم مصدر لتجهيز الأسواق العالمية بالتمور، اذ يساهم بأكثر من ٢٦% من انتاج التمور في العالم وما بين (٧٥-٨٠)% من تجارة التمور العالمية[٢٢]، ومثل هذا الامتياز الذي تمتع به العراق ينطوي مقابل منافعه على مخاطر فهو يحمله زخم الرسوم والقيود الكمركية على وجه لم يكن ليتحمله لو شاركه في التصدير دول عديدة، اذ تسند تجارة الحاصل حينذاك مجموعة يعتد بها من قوى المساومة تحول دون زيادة الرسوم والقيود في الدول الاخرى، فضلا عن ذلك ان عرض التمور العراقية للتصدير قد زاد بعد الحرب العالمية الاولى، فقد اغرت الارباح

العالية التي تيسرت في السنوات التالية لتلك الحرب زراع التمور على زيادة عدد النخيل في كل وحدة قياسية من الارض بعد ان كانوا يتجنبون ذلك حرصا" على صنف الحاصل[٢٣].

ساعد الغاء الرسوم الكمركية العالية على التجارة بين البلدان العربية المختلفة، والتي كانت سائدة في العهد العثماني الأخير، وتحسين المواصلات ورخصها، على نمو تجارة تمور العراق مع بلدان الشرق الاوسط خلال مدة ما بين الحربين (١٩١٩ – ١٩٣٩م)[٢٤]، الا ان الكساد العالمي في الدخل والتجارة في تلك المدة أدى الى النمو البطيء نسبيا" في تجارة التصدير، ومن الجدير بالذكر ان الزيادة البطيئة نسبيا" في مجموع قيم الصادرات خلال تلك المدة ترجع الى انخفاض أسعار الصادرات أكثر مما ترجع الى انخفاض كمياتها[٢٥] والجدول رقم (١) يوضح ذلك.

**جدول رقم (١) كميات وأسعار صادرات التمور ١٩١٩-١٩٣٩م[٢٦]**

| المدة | الكمية مقربة الى(١٠٠) طن | سعر الطن بالدينار |
|---|---|---|
| ١٩١٩ - ١٩٢٥ | ١٥١٨ | ٩,٦ |
| ١٩٢٦ - ١٩٣٢ | ١٤٠٨ | ٨,٣ |
| ١٩٣٣ - ١٩٣٩ | ١٦٤٠ | ٥,٧ |

ويعد لواء البصرة هو المجهز الرئيسي لتصدير التمور، اذ توجد فيها أكبر مزرعة للنخيل في العالم، فضلا" عن المناطق الاخرى التي تجهز التمور في جنوب العراق ولاسيما لواء العمارة، ووسطه ولاسيما مدن الفرات الاوسط اذ يوجد عدد كبير من مغارسي النخيل ومنتجي التمور، ففي عام ١٩٣٠م كان عدد ملاكي مزارع النخيل في منطقة البصرة وحدها يقدر بـ (٦٠٠٠) شخص، وينقل المنتجون حاصل التمور الى (الجوخان) وهو المحل الذي تصنف فيه التمور إلى أصنافها المتعددة وحسب جودتها وينقل الكثير من المنتجين انتاجهم الى (الجرداغ) وهو المحل الذي تكبس فيه التمور وتكون معدة للتصدير الا أن الاكثرية من منتجي التمور اما ان يبيعوا حاصلاتهم الى كبار المنتجين وتجار التصدير واما ان يتعهدوا كبس التمور على حساب المصدرين الكبار، ولكون عدد منتجي التمور كبيرا" ولعدم توفر امكانيات الخزن، وتعرض الانتاج للتلف، كل ذلك أدى الى وجود منافسة حادة وبصورة خاصة بين المنتجين الصغار ولكن قلة عدد المنتجين- المصدرين الكبار يكون سببا في المنافسة الناقصة في تلك السوق، وكان المشترون يتمتعون بمركز تساومي قوي مما جعل الباعة يقبلون بالأسعار الواطئة اعتياديا بينما كان مصدرو التمور يجنون ارباحا عالية نسبيا[٢٧]، ولو تتبعنا تجارة العراق الخارجية في عقد العشرينيات وحتى أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية، نجد ان نظام الباب المفتوح قد تعين اساسا للسياسة التجارية في العراق تحت الانتداب[٢٨].

**تجارة التمور في ظل الازمة الاقتصادية العالمية:**

لم يكن بوسع العراق، ان يبقى بمعزل عن آثار الازمة الاقتصادية العالمية التي هزت البلدان الرأسمالية بعنف في المدة الواقعة بين عامي (١٩٢٩-١٩٣٣م) وكان من الطبيعي ان تنعكس صعوبات الاقتصاد البريطاني في تلك السنوات على السوق العراقية أكثر من غيرها[٢٩]، اذ كانت بريطانيا تمثل سوقا مهمة للصادرات العراقية ومنذ عهد العثمانيين فهي اهم البلاد المستوردة للأصناف العليا من التمور وقد بقيت في مركزها هذا حتى نافستها الولايات المتحدة في السنوات العشر التي سبقت الحرب العالمية الثانية[٣٠].

أصبح الموضوع بشكل أوسع بحكم واقع الانتداب الذي استبدل بمعاهدات فيما بعد لاسيما معاهدة عام ١٩٣٠م التي نصت على انشاء حلف ثابت بين بريطانيا والعراق مما اتاح لها حرية التحرك في المجالات الحيوية للبلد وعليه كانت الروابط التجارية مع بريطانيا وثيقة جدا وعدت السوق الثانية لصادرات العراق من التمور[٣١]، فكانت لندن مركزا يوزع بعض التمور المستوردة على الاسواق المحلية في بريطانيا، ويعيد تصدير البعض الآخر الى أوربا والولايات المتحدة، ولم تكن التجارة في هذه السوق تجارة حرة بالمعنى الصحيح، اذ كانت خاضعة لسلطة هيئات معينة، كثيرا ما حددت العرض وتلاعبت بالأسعار، حفظا لمصالح أعضائها[٣٢].

انفجرت الازمة الاقتصادية في بريطانيا في النصف الاول من عام ١٩٣٠م وبلغت الذروة فيها في عام ١٩٣٣م ، وقد انعكست آثار كل ذلك على الحياة الاقتصادية في العراق بدرجات متفاوتة وضمن اطار التأثير العام للازمة الاقتصادية العالمية نفسها[٣٣]، فكان تأثير الازمة الاقتصادية أشد وطأة على صادرات التمور التي تعد من المحاصيل الرئيسة في تجارة التصدير العراقية اذ كانت صادرات التمور العراقية تشكل اكثر من ثلثي صادرات العالم[٣٤]، فهبطت اسعار التمور هبوطا كبيرا خلال مدة الازمة الاقتصادية العالمية، وازدادت حالة التوتر بين الزراع وأصحاب المكابس ثم تدهورت العلاقة بين المجموعتين الى حد كبير بسبب تصادم المصالح، فأصحاب المكابس يؤكدون على النوعية في حين ان المنتجين يريدون بيع كل ما يجنونه[٣٥]، لذا عانى العراق من ظاهرة جديدة لم يعرفها من قبل، ظاهرة تردي الأوضاع الاقتصادية بسبب فائض الانتاج وانخفاض الاسعار، وهما من السمات الملازمة للازمات الرأسمالية المعروفة، بينما نجمت كل الازمات الاقتصادية السابقة التي شهدتها البلاد على مر القرون عن شحة الانتاج وارتفاع الاسعار بفعل عوامل كانت ترتبط على الأغلب بظروف الطبيعة نفسها (الفيضانات، الجفاف، الجدب، الجراد والاوبئة وما شاكل)[٣٦].

أدى انخفاض الطلب الخارجي على التمور العراقية الى ارتفاع العرض وبالتالي انخفاض الاسعار بنسبة لم يشهد العراق لها مثيلا من قبل، اذ انخفضت اسعار التمور في بداية الازمة بنسبة تزيد عن ٣٠% قياسا الى اسعارها عشية الازمة[٣٧]، وبلغ معدل قيمة التمور المصدرة في المدة (١٩٢٩-١٩٣٠م) ما يعادل ١٠,٦مليون دينار في حين انخفض هذا المعدل خلال المدة (١٩٣٠-١٩٣٣م) الى ما يعادل ٥,٤ مليون دينار[٣٨]، وانخفضت الكميات المصدرة من التمور من (١٣٢٠٦٨) طن عام ١٩٢٩م الى (١١٤٣٠٠) طن عام ١٩٣٣م وعند مقارنة قيمة الصادرات خلال مدة الازمة مع الكميات المصدرة نلاحظ التفاوت الكبير بينهما بسبب عدم استقرار الصادرات فضلا عن التقلبات في الاسعار، اذ انخفضت أسعار بعض الانواع المعدة للتصدير كالحلاوي والخضراوي والزهدي لعام ١٩٣٠م الى ما يعادل (١٢,٩٧٠ ، ٤,٥٩٣ ، ٧,٥٦٥) دينار للطن الواحد على التوالي، بعد ان كانت اسعار التمور نفسها في عام ١٩٢٨م ما يعادل ( ١٥,٣٠، ٥,٤٤ ، ٨,٦٤ ) دينار للطن الواحد على التوالي[٣٩].

ورغم هذا التدهور الكبير الذي طرأ على أسعار التمور فان سوقها ظلت راكدة طيلة سنوات الازمة، وذلك لتوفر كميات كبيرة منها في الخارج مما انعكس على أسعارها بصورة أكبر من السابق ولاسيما في عام ١٩٣١م، اذ انخفضت اسعار الحلاوي والخضراوي والزهدي الى ( ٧,٩ ، ٤,٣٢ ، ٥,٢٤) دينار للطن الواحد على التوالي[٤٠]، فان التمور بقيت متكدسة في الموانئ لا يقدم على شرائها احد بالرغم من التنزيلات الهائلة التي انزلها التجار الامر الذي اضطر معظم أصحاب مكابس التمور في البصرة الى سد أبواب معاملهم لأن كميات التمور المكدسة في الميناء كانت كبيرة الى درجة بحيث ان مجيء(١٠٠) سفينة شراعية من المناطق الفقيرة الى الميناء خلال يومين فقط لم يؤثر على اثمانها ولو قليلا، كما ان كبار المصدرين أصبحوا في وضع يسمح لهم برفض قبول التمور من المنتجين لأدنى سبب[٤١].

كانت انعكاسات الازمة الاقتصادية قد استحثت الحكومة العراقية الى مساندة تجارة التصدير ومؤازرة الزراع والفلاحين للتغلب على مصاعب الانتاج فخفضت رسم تصدير التمور الى ثلثه عام ١٩٣٢م، الا ان هذه المبادرة لم تكن ذات أثر ملحوظ في حركة تجارة التصدير[٤٢]، ولكن مع ظهور بوادر انتهاء الازمة الاقتصادية في العالم الرأسمالي، ولاسيما في بريطانيا منذ عام ١٩٣٣م، بدأ الانتعاش يعود الى الحياة الاقتصادية في العراق ايضا، الامر الذي عكس مرة اخرى مدى ارتباط العراق بعجلة الرأسمالية العالمية، فمنذ عام ١٩٣٣م اخذ بعض التحسن يطرأ على المنتوجات الزراعية ولاسيما التمور وعلى حركة تصديرها الى الاسواق الخارجية[٤٣]، الا ان النخيل اصيبت في هذا العام بحشرة الغبار الأمر الذي أدى الى تراجع حاصلات التمور بعض الشيء[٤٤].

**تجارة التمور وتأسيس جمعية التمور العراقية:**

حاولت الحكومة العراقية، مطلع الثلاثينيات، ان تواجه بعض مشكلات تجارة التمور متقدمة الذكر، وان توجد لها الحلول، فكان من بين محاولاتها ان تؤلف هيئة خاصة لهذا الغرض، تعمل تحت اشرافها، وتضم أصحاب المصلحة من التجارة المذكورة، ولذلك كونت " لجنة التمور الاختبارية " ثم " لجنة التمور " ثم " جمعية التمور " ، حالا بعضها محل البعض الآخر، وقد تكونت اللجنة الاولى عام ١٩٣٢م، وكانت الفكرة السائدة حينئذ ان التغلب على المصاعب القائمة يتوقف على علاج طريقة العرض في الاسواق البريطانية، والمحافظة على هذه الاسواق وتوسيعها، فصدر قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٢م، متضمنا" على تأليف هيئة تمثل منتجي التمور ومصدريها برئاسة شخص يعينه وزير المالية، وواجباتها تأسيس مركز تجارب، وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين الانتاج والكبس وتنظيم تجارة التصدير واقامة الصناعات التي تعتمد على انتاج التمور(٤٥).

تظافرت على الاضرار بتجارة تصدير التمور، في السنوات التي تلت انتهاء الازمة الاقتصادية، أسباب معقدة عديدة منها ما كان أصيلا ناشئا عن طبيعة حاصل التمور وظروف انتاجه وتوزيعه ومنها ما كان مستجدا يتمثل من ناحية، فيما أثارته سنوات الازمة من نشاط الدول في زيادة رسومها الكمركية، وفي مباشرتها مختلف انواع القيود على الاستيراد، ويتمثل من ناحية أخرى في اطلاق الحكومة العراقية العنان لتجارة تصدير التمور، حتى بلغ من تآمرهم واستغلالهم لزيادة كمية الانتاج في العراق ولمصاعب التصدير في الخارج قيام حالة (شبه احتكار فعلي) أدت إلى انخفاض نسبي في الاسعار المعروضة على المنتجين فأنخفضت قيمة التمور المصدرة على الرغم من زيادة كمياتها لاسيما عام ١٩٣٤م، إلا ان مقابل تلك الاسباب المعرقلة لتجارة التصدير كانت هناك اسباب بالاتجاه الآخر، لاسيما بدء تلاشي آثار الازمة على الاسعار وعلى طلب المواد الاولية والغذائية، أدت الى تحسن كمية صادرات التمور بالرغم مما احاط بها من ظروف سيئة هبطت بأهميتها من حيث القيمة الى الدرجة الثانية بعد تجارة تصدير الحبوب(٤٦).

تبين أن لجنة التمور الاختبارية لم تفعل شيئا" في الواقع، فقد كانت نصوص القانون الذي أوجدها نصوصا" عامة، كما كانت صلاحيات اللجنة محدودة، ومواردها ضعيفة، ولذلك الغيت وحلت محلها " لجنة التمور " التي تألفت وفق قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٥م، وقد انطوى هذا القانون على تدعيم سيطرة الحكومة على الهيأة الجديدة، وزيادة مواردها، وتوسيع صلاحياتها، وصدر بناء عليه نظام رقم ٩ لسنة ١٩٣٦م، المعدل بنظام رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٦م، متضمنا" على طريقة انتخاب أعضاء اللجنة، ومعالجات أمور ادارتها الداخلية(٤٧).

وكانت هناك تقلبات واضحة في قيم الصادرات السنوية خلال الاتجاه العام لنمو قيم الصادرات في مدة ما بين (١٩١٩-١٩٣٩م) وهذه التقلبات في قيم الصادرات كانت تعود جزئيا الى التبدلات في كمية الانتاج الناجمة عن الظروف الطبيعية مثل الجفاف والفيضان، وكانت تلك الذبذبات تنجم أيضا" عن التقلبات في أحوال السوق العالمية التي أخذت تؤدي دورا" متزايدا" في الاقتصاد العراقي[٤٨]، والجدول رقم (٢) يوضح ذلك في كمية وقيمة صادرات التمور خلال المدة (١٩٣٣ – ١٩٣٩م) ومعدلاتها في تلك السنوات ومقارنتها بمعدلاتها في المدة (١٩٣٠ – ١٩٣٢م) والمدة (١٩٢٧ – ١٩٢٩م).

**جدول رقم (٢)** كمية وقيمة صادرات التمور في المدة(١٩٣٣ – ١٩٣٩م) ومعدلاتها ومقارنتها بالسنوات (١٩٢٧ – ١٩٣٢م) ومعدلاتها[٤٩].

| السنة | الوحدة | ١٩٣٣ | ١٩٣٤ | ١٩٣٥ | ١٩٣٦ | ١٩٣٧ | ١٩٣٨ | ١٩٣٩ | المعدل | معدل سنوات ١٩٣٠-١٩٣٢ | معدل سنوات ١٩٢٧-١٩٢٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| كمية صادرات التمور | الف طن | ١١٤,٣ | ١٧٣,٨ | ١٧٢,٤ | ١٥٩,٤ | ١٩١,٠ | ١٨٥,٥ | ١٤٨,٣ | ١٦٣,٥ | ١٥٨,٦ | ١٣٣,٢ |
| قيمة صادرات التمور | الف دينار | ٨٣٤ | ٧٢١ | ٩٧٦ | ٨٦٤ | ٩٧٤ | ٨٨٧ | ٩٦٣ | ٨٨٨ | ٨٥٦ | ١٣٢٨ |

شهد عقد الثلاثينيات من القرن العشرين دخول بعض شركات التصدير وبلوغها شأنا مهما، مثل شركة فرانك ستريك ( Frank Strik )، والشركة الافريقية الشرقية، وشركة سورين(Soureen) (بصرة) المحدودة، واختفاء أو دمج شركات أخرى مع بعضها مثل شركة كري مكنزي ( Gray Maginzey)، ولنج اخوان(Linge)، وماير تويدي (Mayer Tweedy) وشركاهما ولويس داريغوس (Lues Dareghous) وشركاه وهوتر (Hotter) وأولاده[٥٠].

لم تكن اللجنة الجديدة أفضل من سابقتها في مجال العمل، اذ بقيت صلاحياتها ومواردها دون الكفاية، كما ان جمعها بين المنتجين والمصدرين كان أمرًا لا طائل تحته وكان أهم ما قامت به هذه اللجنة هو استصدار قانون تعديل قانون التجارة البرية رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٦م، محاولة بذلك تنظيم الوساطة في تصدير التمور، فنص القانون المشار اليه على منع التوسط في بيع التمور بين العراق والبلاد الأخرى الا اذا كان الوسيط مسجلا" في غرفة تجارة عراقية، وموكلًا وكالة رسمية مطلقة، ومقدما" ضمانا" اعتباريا" بمبلغ معين[٥١]، وبلغ مجموع مصدري التمور المسجلين في الدليل العراقي ١٠٢ في عام ١٩٣٦م اثني عشر فقط من هؤلاء في بغداد والبقية في البصرة[٥٢].

أحاطت بتجارة التمور ظروف خاصة أضعفت مركز المنتجين وأوهنت قدرتهم على المساومة، وقد تفاقم أثر هذه الظروف بعد الازمة الاقتصادية العالمية، حتى آل الامر بسوق التمور في موسمي ١٩٣٧م و ١٩٣٨م الى ما يشبه الفوضى، واهم هذه الظروف هو كثرة عدد المنتجين وانخفاض كفاءتهم، وكثرة عدد الوسطاء الصغار، وسيطرة شركات للتصدير[٥٣]،وبذلك بلغت قيمة تجارة التصدير من التمور العراقية في عام ١٩٣٨-١٩٣٩م ٢٤,٨% من الصادرات غير النفطية واذا ما ادخلت صادرات النفط الخام ضمن قيم تجارة التصدير العراقية تصبح نسبة التمور ٦,٩%[٥٤].

تفاقمت في عهد اللجنة المذكورة مشكلات تجارة التمور على وجه لا سابق له، وبلغ تعنت تجارة التصدير وشركاته اقصى الحدود، فأصبح المنتجون، ولاسيما صغارهم، يلاقون مصاعب متزايدة في الحصول على الصناديق اللازمة لنقل تمورهم من المزارع إلى المكابس، وصار ما يصل من التمور الى هذه المكابس يرفض لاتفه الأسباب، ولم يكن المقبول من التمور ليلقى في الغالب غير نصف أسعار مواسم ما قبل أزمة ١٩٢٩م، حتى آل الأمر عام ١٩٣٨م إلى أن بعض المنتجين كان يفضل اتلاف حاصله على نقله الى المكابس وبيعه بالأسعار المعروضة[٥٥]، وبذلك أصابت تجارة التمور أضرارا" جسيمة حملت الحكومة العراقية على درس هذا الموضوع من جميع وجوهه ولم تصل الى نتيجة بالنظر لخطورة الامر وتعقد المشاكل، وكان رئيس الوزراء نوري السعيد ممن خص هذه المشكلة بالاهتمام وقد رأى أن يبدأ بإخراج قانون يعالج تلك المشاكل على قدر الامكان فكان من ذلك صدور مرسوم جمعية التمور رقم (٦) لسنة ١٩٣٩م[٥٦]، متضمنا" على حل لجنة التمور، وعلى تأليف هيئة جديدة باسم " جمعية التمور " ، جامعة شمل المنتجين تحت إشراف فعال من الحكومة، ومستبعدة تجار التصدير بعد ثبوت استحالة التعاون معهم، وحائزة على صلاحيات كبرى لمعالجة الأوضاع السائدة والمحتملة، ومزودة بموارد كافية لمباشرة تلك الصلاحيات[٥٧].

تولت الجمعية تنظيم تجارة التمور والسيطرة عليها، وسعت لعقد اجتماعات تضم كبار المنتجين واصحاب المكابس في مطلع كل موسم من مواسم التمور للاتفاق على سعر ثابت طوال الموسم، وعلى العموم فان أصحاب المكابس كانوا هم المتحكمين في المفاوضة، وقد استطاع عدد قليل من المنتجين الاندماج بصورة جيدة في هذه المؤسسة[٥٨].

واما ايرادات الجمعية فتتكون من رسوم تفرضها على التمور المصدرة بنسبة ٢% من قيمتها، ومن مبالغ تقدمها الحكومة، وهي منحة سنوية لا تتجاوز (٥٠٠٠) دينار، وسلفة لا تتجاوز (٣٠٠٠٠) دينار، فضلا عما قد يقرر من اعانات وقروض اخرى بتشريعات خاصة[٥٩].

**مهام وصلاحيات جمعية التمور العراقية:**

تقوم الجمعية بتعيين الحد الادنى لأسعار مختلف انواع وأصناف ودرجات التمور التي يبيعها المنتجون للتجار لغرض التصدير، ولها أن تتخذ ما يقتضي من اجراءات للمحافظة على تلك الاسعار، بما في ذلك من حق اطلاعها على العقود والوثائق، وتعيينها طرق الدفع، واشتراط مصادقتها على الصفقات قبل عقدها، كما انه للجمعية ان تعين أسعار مختلف أنواع وأصناف ودرجات التمور التي يبيعها التجار المصدرون للمستوردين في الخارج، وان تطلع على العقود والوثائق المتعلقة بذلك[٦٠] .

ومنح مرسوم رقم ٦ لسنة ١٩٣٩م الجمعية من الصلاحيات الواسعة ما اطلق يدها في معالجة شؤون التمور، في كل مرحلة من مراحل انتاجها وتوزيعها تقريبا، اذ خولها بتفتيش المكابس ومراقبة الكبس ومنع تصدير التمور التي لا تتوفر فيها الشروط المقررة، فضلا" عن سحب اجازات المخالفين من المكبسين والمصدرين[٦١]، وبذلك حققت الجمعية التوازن بين المنتجين والمصدرين، وذلك بحشد الاولين وتوحيد تصرفهم تحت اشراف فعال من الحكومة، حتى أصبح ممكنا" أن يقال إن مشكلة التمور قد أضحت مشكلة قائمة بين الحكومة من جهة، وبين التجار ألمصدرين من جهة أخرى[٦٢].

وترى الباحثة هنا الأهمية البالغة لهذا التدخل المباشر من الحكومة في تجارة التمور العراقية نظرا لتعاظم أهمية هذه التجارة سيما ان الطبقة الاقطاعية في العراق كانت نافذة في التأثير في صنع القرار.

تحتاج تجارة التمور وضع حلول حاسمة حين صدور المرسوم المشار اليه، غير أن الحكومة لم يكن لديها من الحلول غير فكرة حصر تصدير التمور بشركة معينة بموجب عقد تحدد فيه الأسعار، ولذلك جاء المرسوم المتضمن في المادة (١٣) منه على تخويل جمعية التمور حق عقد اتفاقات تصدير، على أن يصادق على هذه الاتفاقات مجلس الوزراء، وكانت شركة اندروير (Underwear) وهي كبرى الشركات البريطانية المصدرة للتمور، موضع التزكية دون غيرها، فتم عام ١٩٣٩م التعاقد معها من قبل جمعية التمور وفق أسس معينة[٦٣]، منها:-

أولا": تتعهد الشركة بأن تشتري من المنتجين، خلال كل من مواسم ١٩٣٩م و ١٩٤٠م و ١٩٤١م، كميات محددة من أصناف الحلاوي والخضراوي والساير بأسعار معينة، وأن تشتري من هذه الأنواع خلال موسمي ١٩٤٢م و ١٩٤٣م بنفس الاسعار المقررة، مع زيادة كمية كل نوع بمقدار ١٠%[٦٤].

ثانياً": تتعهد جمعية التمور بأن لا تمنح، خلال مدة الاتفاق، أية رخصة لتصدير الأنواع المذكورة من التمور إذا كانت معبأة في صناديق أو كارتون أو سيلوفين، الا بموافقة الشركة تحريريا[٦٥].

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية، أثناء مدة الاحتكار، فقد طلبت الجمعية من شركة اندروير ان تعيد النظر في أسعار التمور في ضوء أسعار الحاجيات والمواد الغذائية التي ارتفعت أسعارها، ونتيجة للمفاوضات التي جرت مع ممثلي الشركة المذكورة وافقت الشركة على اضافة أربعة دنانير الى سعر الكارة[٦٦] الواحدة[٦٧]، والجدول رقم (٣) يبين الاسعار قبل وبعد التعديل.

**جدول رقم (٣) اسعار التمور المتفق عليها مع شركة اندروير قبل وبعد التعديل[٦٨]**

| السعر (دينار للكارة الواحدة) | نوع التمر | | |
|---|---|---|---|
| | الحلاوي | الساير | الخضراوي |
| قبل التعديل | ٢٠ | ١٤ | ١٧,٥٠٠ |
| بعد التعديل | ٢٤ | ١٨ | ٢١,٥٠٠ |

ولم يكن هذا الاتفاق في نظر جمعية التمور، ومن ورائها الحكومة، غير تجربة وقتية لتنظيم تجارة التمور، وريثما تتهيأ حلول أخرى[٦٩].

وفي الحرب العالمية الثانية لم تتأثر الى حد كبير المنافذ السابقة لتجارة التمور، فعلى الرغم من ان الشحن الى الولايات المتحدة الأمريكية قد تعطل الى درجة كبيرة، الا ان طلبات الجيش في زمن الحرب قد اضيفت الى الطلبات الاعتيادية وساعدت على تخفيف أثر تقلص سوق الولايات المتحدة الأمريكية. وفي ظروف سنوات الحرب احتفظت التمور العراقية بأسعار عالية وقد قدر بان أسعار الجملة للتمور في العراق قد ازدادت بمقدار تسعة أمثالها بين ١٩٣٩م و آب ١٩٤٣م[٧٠]، لذا فقد تم عام ١٩٤٣م تعديل أسعار التمور، بعد مفاوضات بين جمعية التمور وشركة اندروير، وبذلك أصبح سعر الحلاوي والخضراوي (٥٠) دينارا للكارة الواحدة وسعر الساير والزهدي والأنواع الأخرى (٤٠) دينارا للكارة الواحدة[٧١]، وعلى الرغم من ان نتائج تطبيق الاتفاقات المتقدمة قاطعة الدلالة على تنافي احتكار التصدير مع مصلحة المنتجين العامة، وكان انتهاء أجل هذه الاتفاقات عند موسم ١٩٤٣م فرصة سانحة للعدول عن تجربة الاحتكار الفاشلة، غير ان جمعية التمور عادت فوقعت في ١٩٤٤/٦/٢٧م اتفاقا جديدا تقدمت الشركة بمشروعه[٧٢]، وكانت أسسه كما يلي:

أولاً": تشتري الشركة كل حاصل تمور البصرة، في كل من مواسم السنوات ١٩٤٤م و ١٩٤٥م و ١٩٤٦م ، بأسعار مماثلة تقريبا لأسعار اتفاق ١٩٣٩م المعدل.

ثانياً": تشتري الشركة كمية من صنف زهدي الألوية الأخرى، لموسم ١٩٤٤م فقط، بسعر يقل عما حدده اتفاق الزهدي لسنة ١٩٤٣م[٧٣].

ثالثا": تتعهد الجمعية بأن تؤمن تسليم (١٠٠) ألف طن من مجموع تمور العراق خلال موسم ١٩٤٤م، وبأن تمنع تصدير أي نوع من التمور الى خارج العراق، وتتعهد الشركة بأن تتسلَّم التمور في مواعيد معينة، وان تتعاون مع الجمعية في توزيع الصناديق على المنتجين وفي تسلم التمور منهم بأكثر ما يمكن من تحقيق العدالة[٧٤].

ويبدو من نصوص الاتفاق أن معدل الأسعار المقررة قد انخفض عما كان عليه في اتفاق عام ١٩٣٩م المعدل وملحقه، وأن التزامات الجمعية قد زادت بالنص صراحة على كمية كبرى من التمور تتعهد بتسليمها[٧٥]، وذلك لما رأت الشركة من تهرب المنتجين من تسليم تمورهم اليها بالأسعار المحددة في الاتفاقية، تلك الاسعار التي بقيت جامدة، بينما تجاوزتها (الاسعار الحرة)، بدرجات كثيرة جدا"، بسبب ندرة المواد الغذائية أثناء الحرب[٧٦].

أبدت الجمعية تحججها في قبول التعاقد وفق هذه الشروط ان الحرب كانت لا تزال قائمة ومجال الشحن البحري والبري غير متيسر وان الجمعية لم تجد اجدى من الاحتكار اتقاء لمشكلات فقدان العوامل التجارية[٧٧]، وهذه الحجج قد استعارتها الجمعية من الشركة، التي ظلت تلهج بها على الرغم من تنافيها مع توسيع أسس الاتفاق حتى شملت كل تمور العراق تقريبا، وبالرغم من الحاحها، ومن ورائها " وزارة الشؤون الاقتصادية " البريطانية، في الحصول على أكبر كمية ممكنة، ورضائها باستلام التمور بمجرد كونها صالحة لأكل البشر، والواقع ان ظروف الحرب التي نوهت بها الشركة والجمعية كمبرر للاستمرار في تنفيذ خطة الاحتكار لم تكن عقبات يعتد بها في سبيل التصدير، فقد كان الطلب المتضخم على التمور، في الداخل والخارج، يتخطى هذه العقبات بسهولة، ويستثير حركة التهريب[٧٨].

لقد عبرت جمعية التمور تعبيرا" صحيحا" عن رأي أغلبية المنتجين عند توقيعها الاتفاقات موضوع البحث، وان رضاء هؤلاء المنتجين بهذه الاتفاقات لابد أن يكون قد استند الى صعوبة حملهم على تسليم تمورهم الى الشركة، والى اعتمادهم على نشاط تجارة التهريب، وآية ذلك العجز الحاصل في كمية التمور المسلمة في كل موسم منذ عام ١٩٤٢م، وأقل المساوئ المترتبة عليه ان الحكومة قد أضاعت موارد هامة من رسوم الاستهلاك ورسوم الصادر دون مبرر[٧٩]، وفيما يلي جدول رقم (٤) يبين تطور تجارة تصدير التمور للمدة (١٩٤٠-١٩٤٥م)

**جدول رقم (٤)** تطور صادرات التمور للمدة (١٩٤٠-١٩٤٥م)[٨٠]

| السنة | ١٩٤٠م | ١٩٤١م | ١٩٤٢م | ١٩٤٣م | ١٩٤٤م | ١٩٤٥م |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الكمية (بالطن) | ١٢٢٢٥٢ | ١٤٣٤٤٨ | ١٠٥٥٩٨ | ٧٢٣٢٧ | ١٠٧٠٢٣ | ١٥٣٣٩٠ |
| القيمة (بالدينار) | ١٠٤٤٩٩٦ | ١٠١٨١١٣ | ١٢٩٨٣٤٠ | ١٩٢٢٤٦٢ | ٢٤٤٢٢٩٦ | ٢٩٦٩٤٢١ |

والجدير بالذكر أن تلك المنافسة، التي كانت موجودة بين شركات تصدير التمور آنفة الذكر، ولاسيما خلال مدة ما بين الحربين قد انتهت بعد قيام شركة اندروير البريطانية باحتكار تصدير التمور أثناء الحرب العالمية الثانية التي استمرت الى ان حلت محلها شركة التمور العراقية فيما بعد(٨١).

**المبحث الثاني/ تطور تجارة التمور العراقية ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى تأسيس مجلس الاعمار :**

تشكل التمور السلعة الرئيسة في صادرات العراق الزراعية وتتمتع بميزة خاصة وهي نزولها إلى الأسواق العالمية في وقت مبكر يسبق أوان عرض التمور المنتجة في البلاد الأخرى(٨٢)، إذ أن التمور العراقية تنضج، وتكون جاهزة للقطف، ابتداء من أوائل شهر أيلول، وكان من الممكن ان تصل الاسواق الاوربية والامريكية قبل التمور الفرنسية بمدة طويلة، لأن موعد القطف للأخيرة يبدأ من أواخر تشرين الاول، ولكن البطء في النقل، الذي عانت منه تجارة التمور، قد ضيع على التمور العراقية هذه الميزة، لذا فأنها تصل الى بعض أسواقها البعيدة بعد ان ينقضي (عيد الميلاد)، مع العلم ان (٥٠%) من الكميات التي تستهلك في تلك الاسواق انما تستهلك بتلك المناسبة، وعندما تنتهي تلك المناسبة تبدأ أثمان التمور بالهبوط، فتصل التمور العراقية اذا في الوقت الذي تكون فيه تلك الاثمان قد هبطت فعلا(٨٣)، ويجري انتاج هذا الحاصل في ألوية العراق الوسطى والجنوبية، وفي مقدمتها لواء البصرة، إذ تقع أكبر مزرعة للتمور في العالم، وتنقسم انواعه العديدة من حيث قيمتها التجارية الى المجموعات الرئيسية الثلاث الآتية:

١- الحلاوي والخضراوي والساير، وهي الأنواع الأعلى نوعا" وسعرا"، وينتج أغلبها في البصرة، ويكون مجموع كمية الصادر منها سنويا نحو نصف مجموع الصادر من التمور. وتكبس هذه الانواع بعناية في صناديق من الخشب، او في علب من الكارتون او السيلوفين، وتستهلك في الولايات المتحدة وبريطانيا وأوربا الغربية كفاكهة غالية الثمن.
٢- الزهدي، وهو أكبر التمور المصدرة كمية، اذا اخذ كل نوع من الأنواع الأخرى بمفرده، كما انه النوع الغالب انتاجه في غير لواء البصرة، ويكبس في أواني من الصفيح او الخوص او الجلد، ويستهلك في الهند وجزيرة العرب كمادة غذائية رخيصة على الأكثر.
٣- سائر الأنواع الباقية، وهي قليلة الكمية كثيرة العدد، ويستهلك أغلبها محليا" كفاكهة طرية أو جافة(٨٤).

وكانت صادرات التمور عام ١٩٤٥م قد بلغت (١٥٣٣٩٠) طن بقيمة (٢٩٦٩٠٠٠) دينار(٨٥)، وفي ٣٠ نيسان من عام ١٩٤٦م نشرت جمعية التمور اعلانا في الصحف العراقية،

حددت فيه شروط قبول طالبي احتكار تمور البصرة لغاية ٣١ آيار ١٩٤٦م، غير انه لم يردها سوى طلب واحد من شركة اندروير نفسها وبعد مفاوضات بين ممثلي شركة اندروير وجمعية التمور تم الاتفاق على اعطاء احتكار تمور البصرة للسنوات (١٩٤٧م ، ١٩٤٨م ، ١٩٤٩م) للشركة المذكورة، وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في ٤ آب عام ١٩٤٦م[٨٦]، وبذلك أضاعت جمعية التمور فرصة أخرى كان بإمكانها ان تستغلها لتثبيت أقدامها في الأسواق مباشرة، لاسيما ان قيود الشحن البحري آنذاك بدأت تتلاشى وعادت الأسواق الاوربية تفتح أبوابها للتمور العراقية، بل كانت بحاجة ماسة اليها، لان (أزمة الطعام) كانت لم تزل حتى ذلك الوقت مستحكمة في شتى أنحاء العالم[٨٧].

وقد تم الاتفاق أن يكون السعر (٥٠) دينار للكارة الواحدة من الحلاوي والخضراوي و(٤٠) دينار للكارة الواحدة من الساير وزهدي البصرة والأنواع الأخرى[٨٨]، وقد اعلنت مديرية جمعية التمور العامة بأنه قد تم تصدير (٢٠٨٠٠٠) طن من التمور بقيمة (٤٤٢٥٠٠٠) دينار خلال موسم ١٩٤٦[٨٩]، وفي هذه السنة على الرغم من حدوث الفيضان، كانت هناك زيادة في كمية التصدير ناتجة عن ارتفاع كميات انتاج تمر الخضراوي، ولأول مرة منذ مدة طويلة كان يصاب فيها الحاصل المذكور بحشرة العنكبوت التي طالما أضرت بجودة هذا المنتج، فقلت الاصابة في تلك السنة بشكل كبير نظرا لقلة الرياح الجافة والعواصف الترابية وكثرة الرطوبة من جراء الفيضان الذي حدث[٩٠]، ومن الجدير بالذكر ان صادرات التمور الى الهند، التي تعد السوق الرئيسية للتمور العراقية، لاسيما الزهدي الرخيص نسبيا الذي يستهلك عوضا عن السكر والحلويات من قبل الطبقات الفقيرة، عادت بالتوسع في هذا العام، بعد ان تقلصت اثناء الحرب، اذ بلغت في عام ١٩٤٦م (٤٩٠١٥)طن بقيمة (١٠٦٥٠٦٠)دينار[٩١].

شهدت صادرات التمور العراقية عام ١٩٤٧م تحسنا" طفيفا" إذ أصبحت كمية الصادرات (٢٢٦٣١٠) بقيمة (٤٧٠٢٠٠٠) دينار[٩٢]، شكلت حصة الهند وحدها ٣١% من صادرات التمور في ذلك العام، اذ استوعبت (٧١٢٧٨) طنا بقيمة (١٤٨٦٦٦٣) دينار في حين استوعبت الاسواق البريطانية حوالي ١٥% من تلك الصادرات فكانت (٣٣٦٣٨) طنا بقيمة (٧٨١٥٨٩) دينار[٩٣].

بعد ان انتهت الحرب العالمية الثانية كان من الطبيعي ان تتأثر تجارة العراق الخارجية في المدة التالية للحرب، بأحوال الحرب، كما تأثرت خلالها[٩٤]، فقد شهدت السنوات التي أعقبت انتهاء تلك الحرب أمورا" عديدة أهمها تدهور الأوضاع الاقتصادية للبلاد وسوء المواسم الزراعية[٩٥]، اذ شهدت صادرات التمور عام ١٩٤٨م تراجعا" بسيطا" اذ بلغت كمياتها (٢١٤٣٩٥) طنا[٩٦]، لكن على الرغم من هذا فان الصادرات الزراعية استأنفت تحسين مركزها النسبي حتى صارت تمثل

٨٤% في المدة (١٩٤٦-١٩٥٠م) من مجموع قيمة الصادرات العراقية، إلا أن زيادة قيمة صادرات التمور كانت تعود بالدرجة الأولى إلى زيادة كمياتها المصدرة لا إلى ارتفاع أسعارها خلال معظم سنوات ما بعد الحرب[٩٧].

كان للسياسة التجارية أثرها في تجارة التمور العراقية، اذ كانت تلك السياسة في الدول المستوردة تفرض قيودا" شديدة على التمور العراقية المصدرة اليها، فضلا عن ذلك الضرائب المحلية والقيود الكمركية التي كانت تفرضها الحكومة العراقية وعلى النحو الآتي:-

**١- الضرائب المحلية:**

إنَّ تكاليف التسويق المفروضة على المنتجات العراقية تزيد في عبئها عن التكاليف المفروضة على البضائع المشابهة، والتي تصدرها دول أخرى[٩٨]، فالحكومة الايرانية تفرض ضرائب طفيفة على تمورها المصدرة، اذا ما قورنت بالضرائب المفروضة في العراق على تموره المصدرة، ولهذا فان السفن الشراعية التي تنقل التمور الى الهند وباكستان والملايو وامارات ومشايخ الخليج، تنصرف في كثير من الاحيان عن البصرة وتتوجه الى سواحل ايران لكي تشحن التمور الايرانية الى تلك البلدان، بدلا من التمور العراقية، اذ تتحمل التمور العراقية ضريبة الاستهلاك بنسبة١٠% ، وضريبة أخرى بنسبة ١,٥% لمنفعة الادارة المحلية، ثم ضريبة التصدير بسعر ٢,٥%، فضلا عن ذلك مبلغ يتراوح ما بين (٢,٦٨٥) دينار و(٧,٢٥٠) دينار على الطن الواحد من التمور المكبوسة والمصدرة الى الخارج، ويتصاعد المبلغ في هذه الحدود كلما ازدادت درجة الجودة في الكبس، يضم إلى كل ذلك ضريبة بسعر ٢% لمنفعة جمعية التمور[٩٩].

**٢- القيود الكمركية**

إن معظم الدول المستوردة للمنتجات العراقية – لاسيما التمور – تفرض عليها، في أغلب الأحيان ضرائب كمركية عالية، اما لحماية منتجاتها المشابهة أو (المعوضة)[١٠٠]، وأما لتقليل المستورد منها بوصفها (مادة كمالية)[١٠١]، أو من أجل (التمييز في المعاملة)[١٠٢] بين المنتجات العراقية والمنتجات المستوردة من بلاد أخرى، وقد ظهرت آثار ذلك التمييز واضحة في تجارة التمور العراقية، فقد قللت بعض الدول استيرادها من التمور العراقية بنسبة كبيرة، لان التمور الفرنسية والايرانية حلت محلها، وان هذا التمييز قد أضاف عنصرا" جديدا" لتقوية عناصر المساومة في التمور الفرنسية، بقدر ما أضعف القدرة على المقاومة في التمور العراقية، فانخفض الطلب عليها بنسبة كبيرة مما أدى الى تراجع قيمتها[١٠٣].

وتصل هذه الضريبة الكمركية في بعض الأحيان الى (١٠٠%)، وفي أحيان أخرى تزيد على هذا الحد، ففي اندونيسيا مثلا" تفرض ضريبة كمركية على التمور المستوردة، بسعر ١٠٠%،

ويضاف اليها ٢٠% كرسوم مفروضة على التحويل الخارجي، وتفرض تركيا ضريبة على التمور المستوردة اليها بمقدار (٥٥) دينارا" على الطن الواحد من التمر، وهذا المبلغ تجاوز في بعض أنواع التمور نسبة ٢٠٠% من قيمتها[١٠٤].

وبذلت جمعية التمور بهذا الشأن جهودها لتصنيف التمور كطعام لينال المزايا التي تستفيد منها الأغذية في نطاق التجارة العالمية، فأصدرت كراسا باللغتين العربية والانكليزية جمعت فيه تقارير المعاهد العلمية والاطباء وغيرهم وشهاداتهم عن تحليل التمر وقيمته الغذائية ووزعت منه آلاف النسخ في مختلف البلدان، وكرست دعايتها في ذلك عبر كل اعلاناتها ونشراتها[١٠٥].

**٣- القيود النقدية:**

فرضت معظم الدول منذ الحرب العالمية الثانية، وبعضها قبل ذلك، كمعالجة للاختلال الذي أصاب (ميزان المدفوعات فيها)، وبموجب هذه القيود: إما أن تحدد الكميات المسموح باستيرادها من البضاعة او يمنع استيرادها: ومن أمثلة ذلك بالنسبة لتجارة التمور العراقية، ما قامت به كل من باكستان والهند وسيلان واستراليا والمانيا وبريطانيا، وهذه الدول حددت المسموح باستيراده من التمور العراقية بكميات معينة كل سنة، فضاقت بذلك أسواق التمور العراقية وضعفت كثيرا" قدرتها على المقاومة تجاه التمور التي تنتجها الدول الأخرى[١٠٦].

من المؤثر أن صادرات البلاد غير النفطية تراجعت بسبب ظهور الدخول المتزايدة التي تحققها صادرات النفط الخام والاعتماد الرئيسي عليها في تمويل الاستيرادات وفي عدم الوقوع في مشكلات العجز في ميزان المدفوعات، ولهذا فلم تحظى الزراعة المحلية بالاهتمام المطلوب لتطويرها لسد الاحتياجات المحلية أو للتصدير، ولكن الظروف التي مرت على شكل أزمات بالنسبة لتصدير النفط ولاسيما في عام ١٩٤٨م – (بتوقف ضخ النفط عبر الأنابيب المتجهة وسط أرض فلسطين نتيجة الاحتلال الصهيوني)، فضلا عن سوء المواسم الزراعية والظروف الداخلية، خلقت اتجاها" عاما" نحو ضرورة الاهتمام بزيادة وتنويع الصادرات غير النفطية، كتأكيد لعدم الرغبة في استمرار خضوع البلاد تحت ارادة شركات النفط الاحتكارية التي تتحكم في عمليات الانتاج والتصدير والاسعار[١٠٧].

تطورت تجربة احتكار التمور وأطيلت مدتها بعدئذ، فبعد ان أدخلت على أصل الاتفاق تعديلات اقتضتها ظروف الحرب، كرر التعاقد مع شركة اندروير، إذ امتد أجل امتيازها، بموجب اتفاقها مع الجمعية، الى موسم عام ١٩٤٩م[١٠٨]، الذي شهد تراجعا" ملحوظا" في كمية صادرات التمور اذ بلغت (١٤٠٨٨٩) طنا مما انعكس حتما بشكل سلبي على قيمة الصادرات في ذلك العام[١٠٩]، وكما هو واضح في جدول رقم(٥).

**جدول رقم ( ٥ ) تطور كمية وقيمة صادرات التمور مع المعدلفي المدة (١٩٤٥– ١٩٥٠)[١١٠]**

| صـــــادرات التـمـــــور | | |
|---|---|---|
| السنة | الكمية بالطن | القيمة بآلاف الدنانير |
| ١٩٤٥ | ١٥٣٣٩٠ | ٢٩٦٩ |
| ١٩٤٦ | ٢٠٨٠٨٢ | ٤٤٢٥ |
| ١٩٤٧ | ٢٢٦٣١٠ | ٤٧٠٢ |
| ١٩٤٨ | ٢١٤٣٩٥ | ٤٧٤٢ |
| ١٩٤٩ | ١٤٠٨٨٩ | ٢٩٦١ |
| ١٩٥٠ | ٢١١٩٩٩ | ٤٢٩٣ |
| المعدل (١٩٤٥-١٩٥٠) | ١٩٢٥١١ | ٤٠١٥ |

ولم تكن التجربة العتيدة التي طالت عشر سنوات غير صفقة خاسرة، وكان وجودها أثناء الحرب شراً من عدمه، وذلك ظاهر من استعراض مواسم تطبيقها، وظروف تعديل الاتفاق وتجديده[١١١].

وفي ٢٨ نيسان ١٩٤٩م تقدمت شركة اندروير بطلب جديد الى جمعية التمور لاحتكار تمور البصرة للسنوات (١٩٥٠م ، ١٩٥١م ، ١٩٥٢م) وقد عقدت على أثرها الجمعية عدة اجتماعات كانت تستهدف زيادة أسعار التمور التي تنوي الشركة المحتكرة الحصول عليها وتعديل بعض شروط اتفاقية الاحتكار السابق، الا ان ممثل شركة اندروير المستر اللك وير (Eleekwear) أصر على عدم قبول شركته شروط الجمعية فيما يخص زيادة الاسعار، وعلى الرغم من اعلان جمعية التمور العراقية في الصحف عن بيع التمور للسنوات الثلاث القادمة، جزءاً أو كلاً، فلم يتقدم أحد بعرض، ولكن في نهاية المطاف استطاعت جمعية التمور ان تظهر بمظهر القوي فيما نشرته في الصحف وأنها قد تجذب عروضاً كثيرة لشراء التمور بأسعار أجود الأمر الذي أثار الشك في نفس الشركة وحمل مديرها الذي زار العراق على تغيير رأيه مجاراة لجمعية التمور والموافقة على زيادة سعر الكارة الواحدة خمسة دنانير، وبعد محاولات عديدة لم تثمر المساعي المبذولة لجمعية التمور في الحصول على بديل أفضل لشركة اندروير، فلم تجد حلاً سوى الاستمرار في المفاوضات مع هذه الشركة لاحتكار تمور لواء البصرة على ضوء الشروط التي تقدمت بها الجمعية[١١٢].

احتلت التمور العراقية الصدارة في قائمة الصادرات العراقية غير النفطية وأبرز الاسواق للتمور العراقية هي : المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والهند وباكستان وكندا وهولندا واستراليا والسعودية واليابان والدانمارك والمانيا الغربية ومصر وعدن وسوريا والكويت ولبنان وسيلان والصين الشعبية[١١٣].والجدول رقم (٦) يبين قيمة صادرات التمور العراقية الى العديد من الدول في المدة ١٩٤٥–١٩٥٠م.

**جدول رقم (٦) قيمة صادرات العراق من التمور الى مختلف الدول للمدة (١٩٤٥-١٩٥٠) بالدنانير[١١٤].**

| السنة | المملكة المتحدة البريطانية | الولايات المتحدة | الهند | هولندا | المملكة العربية السعودية | الدانمارك | مصر | سوريا | الكويت | لبنان |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٤٥ | ٩٢٢٢٣٧ | ٣٥٣١٥٣ | ٤٨٠٠٧٢ | ------ | ------- | ------- | ------- | ٤٤٥١٤٥ | ١٠٨٥ | ------- |
| ١٩٤٦ | ٩١٠٤٣٤ | ٤٥٠٩٤٥ | ١٠٦٥٠٦٠ | ٦١٣٦٣ | ------- | ------- | ١٨٢٩١٠ | ١٩٥٠١٠ | ٢٧٢٠٩ | ٢٧٦٦٤ |
| ١٩٤٧ | ٧٨١٥٨٩ | ٤٢٦٦٣٢ | ١٤٨٦٦٦٣ | ١٢١٢٠ | ١٠٠ | ------- | ٣٨٥٥٤٧ | ١٣٠٠٣٣ | ٢٣٨٢٢ | ٣١٦٦٦ |
| ١٩٤٨ | ٩٦٩٧٨٩ | ٢٧٨٣٣٣ | ١٢٦٥٤٢٦ | ١ | ------- | ------- | ٥٧٩٨٢٨ | ٢٢٧٣٧٨ | ٢٧٤٣٨ | ٣٢٢٠٦ |
| ١٩٤٩ | ٣٨٧٣٨٣ | ٣٢٤١٤٠ | ١٢٨٩٢٠٧ | ٦٨٥٧٥ | ٣٢٠ | ٤٤١٠٠٤ | ٢٣٨٦٢٦ | ١٤٠٩٢٠ | ١١١٣٧ | ٣١٦٣٥ |
| ١٩٥٠ | ٣٣٤٨٧٧ | ٤٧٩٩٣٢ | ١٥٠٩٣٨٤ | ٥٣٨١ | ١٠٠ | ١٠٢٧٨٩٢ | ٥١٩١٢٣ | ٨٨٠٢٧ | ١١٩٩٦ | ٢١٩٥٤ |

ومن الجدير بالذكر، وعلى الرغم من كل تلك الكميات المصدرة من التمور العراقية، كان هناك اهمال كبير في دراسة الأسواق دراسة متقنة، اذ لم تقم في العراق اية محاولة على نطاق ملحوظ لدراسة الأسواق الدولية دراسة علمية، من أجل تحديد الامكانيات التي تتوافر في تلك الأسواق لتصريف المنتجات العراقية، ولهذا فان التصدير الى تلك الأسواق لا يستند الى أسس صحيحة، وانما يجري اعتباطا"، ولهذا نجد ان البعض من هذه الأسواق تزدحم فيها التمور العراقية الى الحد الذي يهبط بثمنها الى مستوى منخفض جدا"، بينما اهملت أسواق أخرى على قدر كبير من السعة، فسيطرت عليها منتجات مشابهة للمنتجات العراقية، وانما مصدرة من مصدر آخر، لذا بقيت أسواق واسعة لا تعرف شيئا" عن التمور العراقية، وكان من المحتمل ان تستوعب هذه الاسواق كميات كبيرة من تلك التمور فيما لو درست دراسة كافية ووجهت اليها عناية خاصة، ومن أهم هذه الاسواق، سوق الصين الواسعة، فهذه السوق على سعتها وامتدادها لا تستورد من التمور العراقية شيئا، في حين انها تستطيع ان تستوعب كميات هائلة من التمور الرخيصة، لاستخدامها غذاء أساسيا"[١١٥]، بالنظر لكثرة عدد السكان وهبوط مستوى معيشتهم[١١٦]، وتأتي (أسواق أمريكا الجنوبية) بالدرجة الثانية فهي مجهولة تماما" لتجارة التمور العراقية على الرغم من انها تستوعب اعتياديا" ما تستهلكه الولايات المتحدة وكندا مجتمعا"، ولتقدير أهمية هذه الاسواق، يكفي ان نعرف ان التمور الفرنسية تباع فيها بأسعار خيالية اذا ما قورنت بأسعار التمور العراقية في الأسواق الأخرى، فكان الكيلو الواحد من التمور الفرنسية يباع هناك بسعر يتراوح ما بين ٢٢٥ و ٢٥٠ فلسا، عندما كان الكيلو الواحد من أحسن أنواع التمور العراقية يباع بسعر لا يزيد على الخمسين فلسا"[١١٧].

وحتى الأسواق التي اعتاد العراق التصدير اليها منذ زمن بعيد، لم تدرس بعد دراسة وافية، ولهذا فان تصدير التمور قد حددت بحدود ضيقة جدا"، على الرغم من انها تستطيع ان تستوعب كميات أكبر بكثير مما تستوعبه من التمور العراقية، فيما لو حددت بصورة واضحة رغبات المستهلكين[١١٨].

ولعل الجهل بظروف السوق يجعل من الصعب جدا" توجيه الدعاية فيها للمنتجات العراقية توجيها" سليما"، بعكس ما اذا كان (المصدر) يلم الماما" كافيا" بتلك الظروف، ومن أمثلة ذلك ما حدث (لجمعية التمور) عندما أرادت فتح أبواب السوق في (سنغافورة) و (الملايو) للتمور العراقية، فقد ارسلت الجمعية كميات من التمور الجيدة الى تلك السوق ولكن التجربة قد فشلت، فتكدست تلك التمور في المخازن ولم يصرف منها الا القليل وبأسعار واطئة، أما ما تبقى من تلك التمور فقد تسرب اليه التلف وألقي به في البحر، ويرجع السبب الأكبر في هذا الفشل الى ان (الجمعية) لم تمهد الطريق لتلك التجربة بالدعاية المناسبة، في الوقت الذي كانت تعلم فيه ان الصينيين هناك يجهلون أهمية التمور من الناحية الغذائية[١١٩].

وعندما أرادت (الجمعية) نفسها ان تفتح أبواب السوق اليابانية أمام التمور العراقية، اكتفت بان أرسلت الى بعض الشركات التجارية اليابانية كمية من التمور ثم انتظرت الى ان ارسلت بعض تلك الشركات مندوبين عنها الى العراق لدراسة الموضوع بإمعان[١٢٠].

**المبحث الثالث/ تطور تجارة التمور العراقية (١٩٥٠ – ١٩٥٨):**

عقد في ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٥٠م اجتماع في مقر الجمعية ببغداد حضره المستر مرجسن(Mergessin) مندوب شركة اندروير إذ جرى توقيع اتفاقية احتكار بيع تمور البصرة للسنوات (١٩٥٠م ، ١٩٥١م ، ١٩٥٢م) بين جمعية التمور والشركة المذكورة[١٢١]، وقد ناقش مجلس الوزراء في ١٨ شباط ١٩٥٠م تلك الاتفاقية وبعد المداولة قرر المجلس قبولها كما قرر وجوب اتخاذ التدابير اللازمة لتولي شركات عراقية ومؤسسات تجارية ذات نظام لإدارة شؤون التمور، اذ ليس من المصلحة الاستمرار بإعطاء التمور جملة بالاحتكار[١٢٢]، ولابد من وضع حد للاعتماد على الشركات الاجنبية في احتكار تجارة التمور التي استمرت لسنين عديدة قدمت خلالها الارباح الوفيرة التي يدرها هذا الاحتكار الى أيد أجنبية لا يهمها من الصفقات الا ربحها المباشر الذي كثيرا" ما كان على حساب الفلاح والملاك والتاجر والمكبس والبلاد بوجه عام[١٢٣]، ولما كان مثل هذا العمل يتطلب دراسة واسعة ومداولة آراء كما يتطلب تأسيس مصرف او ايجاد مصدر لتهيئة المال اللازم، فقد رأت جمعية التمور ان تستعد لتهيئة الوسائل اللازمة حتى اذا انتهت مدة هذا العقد في عام ١٩٥٢م تمكنت الجمعية حينذاك من اخراج الفكرة الى حيز العمل، وقد كثر الاختلاف في الرأي عما اذا كان من الصالح استمرار اعطاء التمور بالاحتكار ام ترك تجارة التمور حرة كما كانت عليه قبل الاحتكار، وكان هذا الاختلاف على أشده بين ملاكي التمور وتجاره، أما جمعية التمور فقد كان لها رأي آخر، فهي ترى أن المبدأ يجب أن يقوم على المصلحة، وان المصلحة تتطلب أن لا تجني الارباح غير المؤسسات الوطنية مادامت هذه المؤسسات تستطيع

ذلك، ثم انه من الواجب ان توضع الأسس التي تتحول بموجبها مشاريع التمور وتجارته الى مؤسسات وطنية بحتة[١٢٤].

وكانت الجمعية ترى بعدم امكانية الاستغناء عن شركة اندروير المحتكرة اذا ما تم اخراج شركة وطنية بحتة يناط بها احتكار تمور البصرة، وذلك لخبرة اندروير المحتكرة وما كسبت طوال هذه السنين من اطلاعات واسعة عن تجارة التمور العالمية وأسواقها وشحنها ونقلها والشركات التي تتعاطى بتجارتها[١٢٥]، وكانت جمعية التمور قد سعت ان تطلع على أسواق تمورها، يوم كانت التمور محتكرة بيد شركة اندروير، لمعرفة طابع كل سوق وما يستهلك من ألوان التمور، وكيفية الاتصال بالمؤسسات التجارية، ولكنها لم تلقى من الشركة المحتكرة ما يغنيها للاتصالات المباشرة من قبلها، وهذا ما حمل جمعية التمور على تشجيع الايفاد الى أسواق التمور الخارجية وتعيين وكلاء للإحاطة بما يقتضى ان يحاط به، لذلك كان من رأي الجمعية بعد تبادل وجهات النظر وادلاء أرباب الخبرة بآرائهم، ان تقوم شركة وطنية يناط بها احتكار تمور البصرة على غرار احتكار اندروير على ان تدخل شركة اندروير مساهمة فيها، وان يتضمن ملخص العقد امكان دخول الشركات الأجنبية مساهمة في هذه الشركة بنسبة ٢٥% من رأس مال الشركة[١٢٦].

درست الفكرة، مبدئيا" وامتدت حولها المذاكرات بين جمعية التمور وبين وزارة الاقتصاد، ومجلس الوزراء، حتى اذا نضجت قامت جمعية التمور العامة بجمع الملاكين والتجار وبعض المحلات التجارية وطرحت عليهم فكرة المشروع في تأسيس ( شركة تجارة التمور العراقية )، فقبلت الفكرة بالإجماع، وأبدى كل المدعوين للمذاكرة حول تأسيس هذه الشركة، استعدادهم للمساهمة فيها، وتألفت بعد ذلك لجنة لدراسة ملخص عقد الشركة ونظامها الداخلي[١٢٧]، وفي ١١ حزيران ١٩٥٠م تم تسجيل الشركة لدى وزارة الاقتصاد ووافقت الأخيرة على ملخص عقد الشركة ونظامها الداخلي[١٢٨].

وقد شهد عام ١٩٥٠م جودة في المواسم الزراعية وخلوها من الكوارث الطبيعية حيث ساد في تلك السنة اعتدال الظروف الجوية وقلة الاضرار المتسببة من الفيضان وموجات الجراد مما أدى الى زيادة في كمية الانتاج، فضلا" عن التحسن في أسعار شراء التمور بمقدار ١٠% في تلك السنة عن الاسعار السائدة سابقا"، وبذلك ارتفعت قيمة صادرات التمور من حوالي (٣) ملايين دينار عام ١٩٤٩م الى حوالي (٤,٣) مليون دينار عام ١٩٥٠م[١٢٩].

أدت الزيادة في الأسعار الدور الأول في زيادة قيم الصادرات المحلية خلال فترة الحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣م[١٣٠]، كما كان للتنمية الاقتصادية، المتمثلة في أحداث تغير في هيكل الاقتصاد الوطني، دورها الواضح في التوجيه والتخطيط لذا نجد ان أغلب برامج التنمية الاقتصادية

منذ عام ١٩٥١م قد أعطت اهتماما" واضحا" نحو تطوير الانتاج الزراعي باعتبار ان أغلب صادراتنا غير النفطية ذات أصل زراعي وحيواني[١٣١]، وقد بلغت صادرات التمور عام ١٩٥١م (٣٣٠٠٧٣) طنا وبقيمة (٥٥٧٦٠٦٦) دينار[١٣٢]، ومن الجدير بالذكر ان من الأسواق الجديدة التي ابتاعت التمور العراقية في هذا العام هي الاتحاد السوفيتي (٢٠٠) طن وبرمة (٤٠٠) طن وكذلك اتحاد جنوبي افريقيا (١١٠٠) طن وكانت هذه البلدان قد انقطع التصدير اليها في المواسم السالفة[١٣٣]، وفي عام ١٩٥٢م هبطت كمية الصادرات نتيجة هبوط كمية الانتاج بسبب تردي حاصلات التمور بسبب الظروف الجوية السيئة[١٣٤]، فبلغت صادرات التمور في ذلك العام (٢٤٢٧٦١) طنا" وبقيمة (٤٦٥٢٠٧١) دينار[١٣٥].

كما أنَّ تنامي المصالح الاقتصادية الوطنية ووضوح تعارضها مع مصالح الاحتكار الاجنبي لتجارة التصدير وعلى الاخص التمور أديا الى نشوء وعي وطني طالب بالتعجيل بإنهاء الاحتكارات الاجنبية في التجارة الخارجية واحلال الرأسمال الوطني محلها مما أدى الى انهاء احتكار شركة اندروير لتجارة تصدير التمور اعتبارا" من الموسم ١٩٥٣ – ١٩٥٤م وحلول شركة تجارة التمور العراقية محلها[١٣٦]، اذ تقدمت الأخيرة بطلب احتكار تمور البصرة للسنوات ١٩٥٣م، ١٩٥٤م، ١٩٥٥م على غرار الاحتكار المعطى لشركة اندروير[١٣٧]، وفي ١٠ حزيران عام ١٩٥٢م تم عقد اتفاقية بيع التمور للسنوات الثلاث المذكورة بين جمعية التمور وشركة تجارة التمور العراقية[١٣٨]، الا ان قيمة الصادرات شهدت انخفاضا" ملحوظا" عام ١٩٥٣م فأصبحت (٤٢٢٧١٥٧) دينار على الرغم من وجود زيادة بسيطة في كمية الصادرات التي أصبحت (٢٥٢٤٩٣) طنا" [١٣٩]، والجدول رقم (٧) يبين تطور كمية وقيمة صادرات التمور حسب أنواعها للمدة (١٩٥١–١٩٥٣م).

**جدول رقم (٧) تطور كمية وقيمة صادرات التمور حسب أنواعها للمدة ١٩٥١ – ١٩٥٣م[١٤٠]**

| صادرات التمور حسب انواعها | ١٩٥١ | | ١٩٥٢ | | ١٩٥٣ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة (بالدنانير) | الكمية (بالطن) | القيمة (بالدنانير) | الكمية (بالطن) | القيمة (بالدنانير) | الكمية (بالطن) |
| الزهدي | ٣٥٠٩٢٣٥ | ٢٢٨٠٧٣ | ٣١٤٨٠٠٨ | ١٦٩٦٠٤ | ٢٥٠٣٧٣٢ | ١٦٨١٦١ |
| السایر | ٩٣٦٢٧٨ | ٥٢٤٦٦ | ٧٦١٣٥٢ | ٤٠٣٢٤ | ٨١٦٤٧١ | ٤٤٨٧٦ |
| الحلاوي | ٧٧٧٥٩٥ | ٣٦٣٣١ | ٤٥٢٤١٠ | ٢٢٠٣٧ | ٥١٧٤٣٤ | ٢٣٨٠٣ |
| الخضراوي | ١٣٠١٢٣ | ٦٤٢٧ | ٩٣٢١٢ | ٤٤١٦ | ١٨٠٢٨٧ | ٨٦٩٨ |
| تمور يابسة | ٢٠٨٣٠٨ | ٥٠٣٣ | ١٦٣٠٦٥ | ٤٦٣٥ | ١٨١٦٥٥ | ٥٤٢٥ |
| أنواع اخرى | ٣٤٥٢٧ | ١٧٤٣ | ٣٤٠٢٤ | ١٧٤٥ | ٢٧٥٧٨ | ١٥٣٠ |
| المجموع | ٥٥٩٦٠٦٦ | ٣٣٠٠٧٣ | ٤٦٥٢٠٧١ | ٢٤٢٧٦١ | ٤٢٢٧١٥٧ | ٢٥٢٤٩٣ |

**وسائل الكبس وأهميتها في تجارة التمور:**

وتعد مراعاة رغبة الأسواق من أكبر عوامل النجاح في تجارة التمور، وعلى قدر هذه المراعاة، في اختيار نوع التمور وكيفية كبسها، يتوقف توسع سوق التمور، وان ذلك يستلزم دراسة كافية

لإدخال التجديد دائما في كيفية اخراج البضاعة وبطريقة تتفق وميول تلك الاسواق لتضمن البضائع لها استهلاكا" مزيدا" واقبالا" مستمرا"[١٤١]، والتعبئة الحقلية التي تفتقر الى الكثير من الشروط الصحية هي السائدة في معظم مناطق زراعة النخيل، ولهذا فكثيرا" ما كانت التمور المكبوسة تتحمض أو تكون مأوى للحشرات، فضلا" عن احتواء البعض منها على الشوائب، فتصل الى مراكز استهلاكها وهي غير صالحة للاستهلاك البشري[١٤٢]، وان ما يجري تعبئته في معامل التعبئة (المكابس) الحديثة قليل نسبيا"، غير انه آخذ في التطور والازدياد، ولا شك ان التعبئة في المكابس الحديثة أفضل وأنظف الا ان تكاليفها أكثر، وفي التعبئة الحقلية غالبا" ما تستعمل الأوعية المحلية التي من صنع الفلاح ومن المواد المتيسرة لديه[١٤٣]، لذا يجري كبس التمور في العراق بطرق مختلفة فالطريقة الشائعة ولاسيما في المنطقة الوسطى هي طريقة الكبس بالخصاف[١٤٤] والتنك (الصفائح المعدنية)، وتحتوي الخصافة الواحدة على (٥٠) كيلو من التمر الزهدي وأحيانا" على (٣٠) كيلو حسب طلب المستوردين، وتصدر على الاغلب الى الهند والباكستان، أما التمور التي تكبس في التنك فانها تصدر الى إندونيسيا بالدرجة الاولى وتحتوي الصفيحة الواحدة منها على (٢٠) كيلو، وهناك الكبس بالكيش (الجلود) ويبلغ معدل وزن الكيشة (٢٥) كيلو ومكبوسها على الغالب من الخستاوي والزهدي، وهناك طرق وأوعية أخرى كانت تستعمل للكبس[١٤٥] وكما هو واضح في الجدول رقم (٨).

**جدول رقم (٨) تطور كمية وقيمة صادرات التمور حسب الاوعية للمدة ١٩٥١ – ١٩٥٣م[١٤٦]**

| صادرات التمور حسب الاوعية | ١٩٥١ | | ١٩٥٢ | | ١٩٥٣ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة (بالدنانير) | الكمية (بالطن) | القيمة (بالدنانير) | الكمية (بالطن) | القيمة (بالدنانير) | الكمية (بالطن) |
| تمور في صناديق | ١١٥٧٢٢٢ | ٦١٠٩٨ | ٩٦٠٤٨٩ | ٥١٤٠٤ | ١١٩٣١٤٣ | ٦١١٨٨ |
| تمور في سلال | ٣٥٥٧١٠١ | ٢٢٠١١٨ | ٢٥٦٩٠٨٧ | ١٣٨٢٢٢ | ٢٣٨٦٤٥٩ | ١٥٣٨١٢ |
| تمور في تنك (صفائح) | ١٣١٩٣٠ | ٦٠٦٨ | ٢١٦٩٧٧ | ٩١٢٠ | ١٧٥٢٨٤ | ١٠٢٠٢ |
| تمور في أوعية اخرى | ٧٤٩٨١٣ | ٤٢٧٨٩ | ٩٠٥٥١٨ | ٤٤٠١٥ | ٤٧٢٢٧١ | ٢٧٢٩١ |
| المجموع | ٥٥٩٦٠٦٦ | ٣٣٠٠٧٣ | ٤٦٥٢٠٧١ | ٢٤٢٧٦١ | ٤٢٢٧١٥٧ | ٢٥٢٤٩٣ |

وبسبب الاهمال في توضيب التمور العراقية، ترى المستهلك الاوربي يفضل عادة (التمور الفرنسية) عليها، لأنها مكبوسة كبسا" جيدا" وموضبة بهيأة جذابة، في مصانع اعدت لهذا الغرض في فرنسا، فترتب على كل ذلك ان صارت التمور الفرنسية تباع في الاسواق الاوربية جنبا" الى جنب مع التمور العراقية، بثمن يعادل أربعة أضعاف الثمن الذي تباع فيه التمور العراقية، ومع ذلك فان الاقبال على التمور الفرنسية أكثر بكثير[١٤٧].

كما أن قسمًا من التمور المنتجة في العراق تحول اعتياديا الى دبس (عسل أسود)، وكان هذا التحويل يتم في معامل صغيرة وبأساليب بدائية وفي ظروف تبتعد عما تقتضيه القواعد الصحية، وكان العمل في هذه المعامل موسميا اذ تفتح أبوابها عادة في أوائل الخريف وتستمر في العمل لمدة اقصاها شهرين، بناء على توصيات محددة، وقد بقي نطاق هذه الصناعة محدودا جدا، فكان معظم الدبس يستهلك محليا، وكان الطلب الخارجي عليه قليلا جدا، لأن الطرق المستخدمة في صنعه وتوضيبه لم تكن لتشجع الاسواق المستوردة على التوسع في طلبها له، ومن أجل معالجة هذه المشكلة، وضعت جمعية التمور رقابتها على تصدير الدبس، وساهمت بنسبة (٢٠%) من رأس مال شركة أنشئت بالدرجة الاولى لصنع الدبس بالأساليب الحديثة، وقد راجت منتجاتها رواجا ملحوظا في الأسواق الخارجية[١٤٨].

التفتت جمعية التمور الى هذا الخلل في وسائل الكبس، الذي بات يضفي الكثير من التخلف على تجارة التمور العراقية، وبعد ان ادركت ان عملها الرقابي على مكابس التمور أصبح لا يكفي للارتقاء بتجارة التمور، وانما يجب التركيز على طرق الكبس، وسبل تصنيع التمور لتحويل كميات كبيرة من التمور المنتجة كل عام الى أصناف جديدة او مواد جديدة، من أجل تخفيف الضغط الشديد الواقع على أسواقه، والذي تشتد وطأته بصورة خاصة في السنين التي يزداد فيها الحاصل زيادة كبيرة[١٤٩]، فوضعت من أجل ذلك مشروعا" لخمس سنوات، كانت قد ابتدأت بتنفيذه في عام ١٩٥٢م وخصصت، لتغطية تكاليفه، (٨٠,٠٠٠) دينار، ويتضمن المشروع مجموعة أعمال أبرزها انشاء مختبر تجري فيه التجارب العلمية على التمور، لتحديد طبيعة المواد التي يمكن استخلاصها من التمور، والتي يمكن أن تنشأ على أساسها صناعات ملائمة، وكذلك انشاء مكبسا" نموذجيا" للتمور في بغداد من أجل حث المصدرين على اتباع الطرق الملائمة وقد ابتدأ العمل فعلا عام ١٩٥٣م في تشييد المختبر والمكبس[١٥٠]، فضلا" عن اتفاق الجمعية في العام نفسه مع أحد المصانع الالمانية لتصميم وصنع آلة ميكانيكية لكبس التمور في الخصاف بطريقة آلية تغني عن الطريقة البدائية التي كانت تستعمل آنذاك، وقد تم فعلا" صنع الآلة المذكورة وقد ارسلت جمعية التمور كمية قدرها طنا" واحدا" من التمر مع خمسين خصافة فارغة الى المصنع المذكور لإجراء تجارب كبس التمور في الخصاف بالآلة المذكورة قبل ان قامت بنقلها الى العراق[١٥١]، وفي العام ١٩٥٤م، ابتدأ كبس التمور بالطرق الحديثة المعروفة في الولايات المتحدة الامريكية، حيث تغسل التمور وتبخر وتوضع في العلب (أوتوماتيكيا) بالأساليب الآلية[١٥٢]،وقد أخذ مكبس جمعية التمور النموذجي ببغداد بكبس تمور الزهدي في الصناديق ويحتوي الصندوق الواحد منها على (٢٥) كيلو[١٥٣].

وعلى الرغم من تلك المحاولات التي قامت بها جمعية التمور، فان النتائج التي حققتها حتى ذلك الحين لم تكن على قدر كبير من الاهمية، نعم ان الكبس الجيد (الذي أخرجه المعمل النموذجي في بغداد) قد حاز على اعجاب الكثيرين من تجار التمور في بعض الاسواق – هولندا، حلب، المانيا الغربية، وازداد تصدير الدبس المستخرج آليا الى الدول الاوربية لاستخدامه في صنع الحلويات، لكن مع ذلك لم تزل تجارة التمور العراقية تشكو من الازمات الشديدة التي تنتابها بسبب رداءة الكبس من جهة، ولأن الجمعية من جهة أخرى لم تتمكن بعد من السيطرة، سيطرة تامة، على توضيب التمور، وما زالت تفلت من رقابتها بعض الشحنات الكبيرة من الأنواع الرديئة التي تسبب انطباعا" سيئا" عن التمور العراقية في الأسواق الخارجية[١٥٤].

وعلى الرغم من أن محاولة شركة تجارة التمور العراقية، في سنتها الاولى عام ١٩٥٣م، بيع تمور البصرة في سوق لندن، لم تجد من يهتم بشرائها غير (اندروير) فاضطرت الى الاتفاق معها على بيع (٤٤) الف طن، الا ان في العام ١٩٥٤م قامت شركة تجارة التمور العراقية بأول خطوة جريئة لكسر قيود الاحتكار، حينما تخطت وساطة (اندروير) وتمكنت من ان تبيع (٤٤) الف طن بينما كانت اندروير قد أصرت أثناء المفاوضة على شراء (٣٥) الف طن فقط[١٥٥].

شهد عام ١٩٥٤م هبوطا في كمية وقيمة صادرات التمور بالنسبة لعام ١٩٥٣م ناشئ بصورة رئيسية عن كارثة الفيضانات التي حدثت في تلك السنة، والتي عدت من اسوأ الفيضانات، ففي العزيزية في لواء الكوت على سبيل المثال غرقت المزروعات وسكن الكثير من الفلاحين فوق الروابي والتلول طوال أربعة أشهر[١٥٦]، فضلا" عن رداءة الموسم الزراعي خلال تلك السنة، كما ان الخسائر التي كانت تحدث بسبب تلك الفيضانات المدمرة في الحاصلات الزراعية كانت كبيرة جدا مما جعلها سببا" رئيسيا" في هبوط معدل الانتاج في تلك الحاصلات[١٥٧]، مما أجبر رئيس الوزراء نوري السعيد ان يقدم موضوع السيطرة على الفيضان على غيره في منهاج الاعمار، اذ كان النظام الملكي يعتقد ان كل ما تحتاجه البلاد من تطوير هو السيطرة على مياه الفيضانات، لذلك انصبت مصروفات مجلس الاعمار على بناء السدود والنواظم على دجلة والفرات لدرء اخطار الفيضانات[١٥٨]، فوضعت مشاريع الري، لاسيما مشاريع خزن المياه، في المرتبة الاولى بين المشاريع الأخرى التي تضمنتها مناهج (مجلس الاعمار) المتتالية[١٥٩].

وبالنظر لما للدعاية من أهمية في التجارة، فقد وافقت جمعية التمور على عرضا تلقته عام ١٩٥٥م من شركة هنت (Hint) البريطانية المحدودة لاصدار نشرات تخصص للدعاية للتمور وقد تم الاتفاق على طباعة عشرة آلاف نسخة تقع الواحدة في (١٩) صفحة، كما ان الجمعية نفسها

كانت قد شرعت عام ١٩٥٥م بوضع كتاب عن التمور تناول صادرات التمور وزراعة النخيل، والاسواق الخارجية وفعاليات الجمعية[١٦٠].

وقد استمر هذا التناقص في قيمة الصادرات حتى عام ١٩٥٦م، اذ شهدت تجارة تصدير التمور العراقية في تلك السنة تراجعا" كبيرا" بسبب سوء حاصل تمور منطقة البصرة فكان الموسم في المنطقة المذكورة بصورة خاصة من أسوء المواسم التي عرفتها تلك المنطقة من حيث جودة الحاصل، فضلا" عن توقف الملاحة في قناة السويس الذي يعد السبب الآخر مما أدى الى انخفاض عائدات التمور في تلك السنة، وقد حاولت جمعية التمور تصريف كميات كبيرة من الحاصلات المتراكمة من السنوات السابقة الا ان مجموع قيمة الصادر من تلك الحاصلات المتراكمة ومن تمور البصرة وتمور المناطق الأخرى لم يصل الى (٢٥٠٠٠٠٠) دينار مقابل معدل سنوي قدره (٣٥٣٤٠٠٠) دينار خلال سنوات (١٩٥٣ – ١٩٥٥م)[١٦١].

تعرضت النخيل والتمور في العراق لأنواع كثيرة من الاوبئة، ولكن أشدها تأثيرا" حشرة (دوباس النخيل)[١٦٢]، التي كان ضررها شديد الوقع على الكميات المنتجة من التمور وعلى نوعيتها بصورة خاصة، ومن الجدير بالذكر انه حتى عام ١٩٥٦م لم يكتشف العلاج الذي يقضي على (بويضات) الحشرة المسماة (دوباس النخيل)، بسبب ندرة الخبراء في دراسة الاوبئة النباتية ولهذا فان أعمال المكافحة قد اقتصرت على الحشرة، وكانت تترك بويضاتها تنبض فيها الحياة لحشرات المستقبل[١٦٣]، وعلى هذا الاساس خصص مجلس الاعمار مبالغ لكلية الزراعة لغرض تطويرها ولبحث الأوبئة النباتية بحثا" علميا" دقيقا" ومبالغ أخرى لمكافحة تلك الأوبئة، اذ خصص في بداية عام ١٩٥٧م مبلغ (٤٥٠,٥٠٠) دينار لكي تنفقها على مشاريعها العلمية[١٦٤].

ومما يلفت الانتباه هو ارتفاع نسبة كمية صادرات التمور الى كمية انتاجها فتقدر كمية الانتاج بحوالي ٣٥٠ ألف طن سنويا خلال المدة (١٩٥٣–١٩٥٨م) بينما تعادل كمية الصادرات حوالي ٢٤٠ ألف طن سنويا خلال المدة نفسها اي ان نسبة كمية الصادرات الى كمية الانتاج صارت تساوي ٦٩%[١٦٥].

لا شك أن انهاء الاحتكارات الأجنبية كانت خطوة ايجابية في الطريق الوطني جنيت ثمارها مباشرة في المواسم التي تلت هذا الانجاز وبشكل واضح من خلال الزيادة الملحوظة في نسبة كمية الصادرات.

وعلى الرغم مما حدث من ارتفاع في صادرات التمور ومركزها النسبي خلال الحرب العالمية الثانية وفي سني ما بعد الحرب مباشرة الا ان مركز التمور النسبي في صادرات العراق اللانفطية

عاد فهبط الى حوالي الخمس عام ١٩٥٨[١٦٦]، وهذا واضح في الجدولين (٩) و (١٠) إذ يبينان تراجع كل من المركز النسبي وقيمة الصادرات للتمور العراقية عام ١٩٥٨م.

**جدول رقم(٩) نسبة قيمة التمور المصدرة من مجموع قيمة المواد الخام ومن قيمة الصادرات غير النفطية[١٦٧]**

| السنة | النسبة للمواد الخام | النسبة للصادرات غير النفطية |
|---|---|---|
| ١٩٥٦ | ٢١,٤٧ | ١٩,٣٢ |
| ١٩٥٧ | ٣١,١٤ | ٢٧,٧١ |
| ١٩٥٨ | ٢٢,٩٩ | ٢٠,٤١ |

**جدول رقم(١٠) تطور تجارة التمور في السنوات ١٩٥٣-١٩٥٨م[١٦٨]**

| السنة | الكمية بالأطنان | القيمة بالدنانير |
|---|---|---|
| ١٩٥٣ | ٢٥٢,٤٩٣ | ٤,٢٢٧,١٥٧ |
| ١٩٥٤ | ٢١٧,٨٨٧ | ٣,٥٢٥,٦٦٩ |
| ١٩٥٥ | ٢٤٨,٩٦٩ | ٢,٨٤٧,٩٢٣ |
| ١٩٥٦ | ٢٦٣,٩٦٨ | ٢,٤٦٧,٨٠٧ |
| ١٩٥٧ | ٢٣٨,٠٨٥ | ٣,٤٤٦,٢١٩ |
| ١٩٥٨ | ٢٣٩,٢٨٥ | ٢,٨٥٨,٠٨٨ |

وفي عام ١٩٥٨م بلغت صادرات العراق من التمور (٢٣٩,٣) الف طن وكان سعر الطن الواحد (١٥,٩)دينار[١٦٩]، ومن الجدير بالذكر ان صادرات التمور العراقية في المدة (١٩٥٠ – ١٩٥٨م) وصلت الى مناطق شاسعة من الدول العربية والاجنبية ويبين الجدول رقم (١١) قيم الصادرات الى البعض من تلك البلدان[١٧٠].

**جدول رقم (١١) قيمة صادرات العراق من التمور الى مختلف الدول للمدة (١٩٥٠– ١٩٥٨م) بالدنانير[١٧١].**

| السنة | المملكة المتحدة البريطانية | الولايات المتحدة | الهند | هولندا | المملكة العربية السعودية | الدانمارك | مصر | سوريا | الكويت | لبنان |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٠ | ٣٣٤٨٧٧ | ٤٧٩٩٣٢ | ١٥٠٩٣٨٤ | ٥٣٨١ | ١٠٠ | ١٠٢٧٨٩٢ | ٥١٩١٢٣ | ٨٨٠٢٧ | ١١٩٩٦ | ٢١٩٥٤ |
| ١٩٥١ | ٣٠٥٣٣٣ | ٤٢٧١٧١ | ٢٠٠٨٧٠٤ | ٥١٨٦ | ------- | ٧٥٣٥٨ | ٦٠٦٥٢٨ | ٣١٢٢١٩ | ٥٦٦٥١ | ١٩٠٢٢ |
| ١٩٥٢ | ٢٨٣٩٣٣ | ٣١٩٥٥٤ | ١٠٤٣٥٥٠ | ٥٧٧٠ | ٤٥٩٢ | ٤١٥٧ | ٤٩٤٥٩٨ | ٢٩٦٦٨٣ | ١٨٤٢٩ | ٢٠٧٤٨١ |
| ١٩٥٣ | ٢٩٨٠١١ | ٤٢٦٥٤٤ | ١٢٥٣٩٢٨ | ٣٩٢٤ | ٩٨٨٠ | ٢٣٨٣٤٨ | ٣٤١٤٥٧ | ٢١٤٤٤٤ | ٢٧١٥٩ | ٨٥٠٤٢ |
| ١٩٥٤ | ٧٥٢٨٦ | ٣٤٣٥٣١ | ١٠٤٢٨٦٧ | ٢٥٦٤ | ١٢٤٧ | ١٨١٢٧٨٥ | ٢٥٨٢٤٧ | ١٥٨٧٤٧ | ٣٧٣٨٢ | ١٤٨٢٩٤ |
| ١٩٥٥ | ٥٤٢٠٣ | ٢٣١٣٩٢ | ٨٦٥٥٤٩ | ١٤٤٨ | ١٥٥٤ | ١٧٧٨٠٠٠ | ٢٢٩٠٣٨ | ٢٥٦٧٢٤ | ١٨٦٥٦ | ٦٦٥٤٦ |
| ١٩٥٦ | ١٥٣٦٤٧ | ١٥١١٤٣ | ٥٧٦٥٦٦ | ٣٦٦١٤ | ١١٠٩٤ | ٨٩٥١٧٩ | ١٠٠٧٧٥ | ٢٣٦١٦٥ | ١٥١٥٠ | ٥٤٢٦٣ |
| ١٩٥٧ | ٨٥١٥٢ | ٢٥٤٢٩٤ | ٨٣٩٥١٧ | ٤٦١٢ | ٤٩٥٩ | ١٨٣٨٤٠ | ٢٤٣٩٣٠ | ٣١٢٥٣٤ | ١٩٠٤١ | ٨٤٦٨٧ |
| ١٩٥٨ | ١٣٤٣٤٣ | ١٦٤٦١٨ | ٧٦٢٠٧٤ | ١٠٢٨٨ | ٦٤٣٧ | ١٥٣١٤٩٥ | ٢٧٠٣٦٢ | ٣٣٢٩٨٨ | ١٦٥٣٨ | ٦٩٤٧٧ |

**الخاتمة:**

أوضحت الدراسة أن صادرات التمور العراقية شهدت تذبذبا واضحا خلال سنوات الدراسة، وهذا التذبذب كان يعود الى التغيرات في كمية الانتاج الناجمة عن الظروف الطبيعية كالفيضان والجفاف من جهة وعن تقلبات أحوال السوق العالمية من جهة أخرى.

وعانت تجارة التمور لمدد طويلة من حالة الاضطراب وعدم وجود رؤيا واضحة، الأمر الذي أدى بتجارة التمور الى ما وصلت اليه من مشاكل معقدة جعلت من المنتجين ضحية لجشع التجار والشركات الاحتكارية، مما دفع بالحكومة الى اتخاذ خطوات باتجاه اعادة الامور الى نصابها، وقد تبلورت فكرة تكوين مؤسسة تجارية وطنية بحتة، تتولى مسؤولية تجارة التمور، فأسست لهذا الغرض شركة تجارة التمور العراقية المحدودة في لواء البصرة عام ١٩٥٢م.

كما كانت معالم التخلف واضحة، خلال السنوات الاولى من مدة الدراسة، من خلال ضعف مكافحة الآفات الزراعية التي لطالما أثرت في كمية انتاج وصادرات التمور، فضلا" عن القصور في منظومات السيطرة على المياه كالسدود والخزانات، مما جعل تجارة التمور رهن الفيضانات والظروف الطبيعية الأخرى، على الرغم من ان بعض تلك العوامل قد خفت آثارها الى حد ما، وبعضها تلاشت أهميتها في السنين الاخيرة، لاسيما الفيضانات بعد ان انصبت مصروفات مجلس الاعمار على مشاريع بناء السدود والنواظم على نهري دجلة والفرات لدرء مخاطر تلك الفيضانات.

وشهدت تجارة التمور العراقية خلال مدة الدراسة تحكما" مستمرا" من جانب الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة في أثمان صادرات التمور بالنظر لارتفاع مساهمة البلاد الرأسمالية بالاستهلاك العالمي للتمور، فضلا" عن سيطرة المؤسسات الاجنبية على تلك الصادرات واحتكارها لها لمدة طويلة من الزمن والتي استمرت حتى بداية العقد السادس من القرن الماضي، وقد كانت هذه المؤسسات بعيدة كل البعد عن الانتاج، ومن ثم؛ فإنها كانت تفرض على المنتجين أثمانا مختلفة عن الأثمان السائدة في السوق الدولية حتى تحقق لنفسها أقصى الارباح الممكنة.

وعلى الرغم من التحدي الذي واجهته بريطانيا وامبراطوريتها من قبل المنافسة الروسية والالمانية حينئذ ومن قبل المنافسة اليابانية قبيل الحرب العالمية الثانية على الصادرات العراقية بقيت السوق البريطانية تستوعب نسبة عالية من التمور العراقية حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م.

## الهوامش:

[١]- محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي (١٨٦٤ – ١٩٥٨)، ج١،المكتبة العصرية، بيروت، د.ت، ص١٦٩.

[٢]- ثورة نصيف جاسم الربيعي، تجارة العراق في العهد العثماني ( ١٨٥٠ – ١٩١٧ )، ط١، مطبعة جعفر العصامي، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٢١.

[٣]- محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص١٢٣

[٤]- ثورة نصيف جاسم الربيعي، المصدر السابق، ص٢٢٠-٢٢٢.

[٥]- المصدر نفسه، ص٢٢٠-٢٢٢.

[٦]- حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩ – ١٩١٤، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٨٠، ص٣٥٧.

[٧]- ثورة نصيف جاسم الربيعي، المصدر السابق، ص٢٢٠ – ٢٢٢.

[٨]- سعيد عبود السامرائي، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي، ط١، مطبعة الحضارة، النجف، ١٩٧٣، ص٢٢.

[٩]- الكسندر أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة هاشم صالح التكريتي، ج١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢، ص١٧٧.

[١٠]- محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص١٦٩.

[١١]- وهي Mair Tweedy Co, Darby Andrews & Co. , Lynch Brothers Gray Machenzi Co. Haitz & Sons Louis Druffus & Co.

ينظر : محمد سلمان، المصدر السابق، ص ١٣٩.

[١٢]- أهمهم : ابراهيم المنديل ، عبد الله الشبيلي ، مراد نوح ، وأصفر وشركاه. ينظر : محمد سلمان ، المصدر السابق، ص١٣٩.

[١٣]- المصدر نفسه، ص٩٩، ص١٣٠، ص١٣٩.

[١٤]- كمال مظهر احمد، العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ – ١٩٣٣)، مجلة آفاق عربية، العدد٧، آذار، ١٩٨٣، ص٢٣.

[١٥]- حسين محمد القهواتي، المصدر السابق، ص ٣٥٩-٣٦١، ص٣٦٣.

[١٦]- عبد الوهاب حمدي النجار، سياسة التجارة الخارجية في العراق، ط١، مطبعة الازهر، بغداد، ١٩٦٨، ص٨٦.

[١٧]- محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص٩٨، ص١٩٨.

[١٨]- مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٤٩، ص٥٣٩.

[١٩]- وهذه الشركات هي : African and Eastern Co. Ltd. , Michael Brothers , Andrew Weir and Co Frank C. Strick and Co. (Basrah) Ltd.

ينظر: محمد سلمان، المصدر السابق، ص ١٤٠.

[٢٠]- وهي أصفر وشركاه ، وعبد الرحمن السعيد وشركاه ، وشركة تصدير التمور العراقية.

ينظر: محمد سلمان، المصدر السابق، ص ١٤٠.

[٢١]- كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص٢٤.

[٢٢]- خير الدين حسيب، تقدير الدخل القومي في العراق (١٩٥٣ – ١٩٦١)، دار الطليعة بيروت، د.ت، ص ١٤٥.

[٢٣]- مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص ٥٤٠.

[٢٤]- سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص٢٧.

[٢٥]- محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص٩٩، ص١١٧.

[٢٦]- المصدر نفسه، ص١٠٣.

[٢٧]- المصدر نفسه، ص١٣٨.

[٢٨]- عبد الوهاب حمدي النجار، المصدر السابق، ص٨٧.

[٢٩]- كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص٢٤-٢٥.

[٣٠]- مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٥٤٣.

[٣١]- ستار علك الطفيلي، التطورات الاقتصادية في العراق في خلال فترة الانتداب البريطاني ١٩٢١ – ١٩٣٢، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل، مج١، الاصدار التاسع، ٢٠١٢، ص٥٤١.

[٣٢]- مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٥٤٣.

[٣٣]- كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص٢٤-٢٥.

[٣٤]- الويس عبوش هدايا، أثر أزمة الكساد العالمي (١٩٢٩ – ١٩٣٩) على تجارة العراق الخارجية،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مج ٣، العدد ٥، ٢٠٠٧، ص ١٢٣.

[٣٥]- سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص١٣٨.

[٣٦]- كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص٢٤-٢٥.

[٣٧]- المصدر نفسه، ص٢٥.

[٣٨]- سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص ١٣٨.

[٣٩]- الويس عبوش هدايا، المصدر السابق، ص ١٢٣.

[٤٠]- المصدر نفسه، ص ١٢٣.

[٤١]- كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص٢٥.

[٤٢]- سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص ١٤٣، ص ١٤٥-١٤٦.

[٤٣]- كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص٣٢.

[٤٤]- سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص١٣٠.

[٤٥]- مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٥٤٥.

[٤٦]- المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

[٤٧]- المصدر نفسه، ص٥٤٥.

[٤٨]- محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص١٠١.

[٤٩]- ينظر مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٢٦٠-٢٦١.

[٥٠]- محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص١٤٠.

[٥١]- مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٥٤٥-٥٤٦.

[٥٢]- محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص١٣٩.

[٥٣]- مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٥٤٢.

[٥٤]- محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص٣٨٨.

[٥٥]- مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٥٤٦.

[٥٦]- للمزيد من التفاصيل عن جمعية التمور العراقية، ينظر مرسوم اصدار الجمعية ؛ صباح مهدي رميض، تطور تجارة العراق الخارجية ١٩٤٥-١٩٥٨ في كتاب دراسات في التأريخ الحديث والمعاصر، دار الثقافة والنشر الكردية، بغداد، ٢٠١٤، ص٢٥٩.

[٥٧]- محمد جواد العبوسي، محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق، ج١،معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٨، ص١٤٣.

[٥٨]- سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص ١٣٨-١٣٩.

[٥٩]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١٤٦.

[٦٠]- مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٥٤٨ ؛ محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١٤٤.

[٦١]- جعفر الخليلي، التمور قديما وحديثا، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٦، ص١١٦.

[٦٢]- مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٥٥٠.

[٦٣]- المصدر نفسه، ص٥٥١.

[٦٤]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١٤٩.

[٦٥]- مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٥٥١-٥٥٢.

[٦٦]- الكارة تساوي ٢٧٩٤ كيلوغرام. ينظر: جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص١٥٣.

[٦٧]- عبد الجبار البكر، نخلة التمر ماضيها وحاضرها، والجديد في زراعتها وصناعتها وتجارتها، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٢، ص٩٦٦ ؛ جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص ١٥٣.

[٦٨]- ينظر: جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص١٥٣.

[٦٩]- مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص ٥٥٢.

[٧٠]- سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص ١٣٩-١٤٠

[٧١]- مجلة غرفة تجارة بغداد، ج٦-٨، حزيران-تشرين الاول، ١٩٤٣، مطبعة الاهالي، بغداد، ص٥٠٧ ؛ عبد الجبار البكر، المصدر السابق، ص٩٦٦.

[٧٢]- مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٥٥٦-٥٥٧.

[٧٣]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١٤٩.

[٧٤]- مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٥٥٦-٥٥٧.

[٧٥]- المصدر نفسه، ص ٥٥٨.

[٧٦]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١٥٠-١٥١.

[٧٧]- جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص ١٥٤.

[٧٨]- مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص ٥٥٨.

[٧٩]- المصدر نفسه، ص ٥٥٨

[٨٠]- مجلة غرفة تجارة بغداد، ج٧، أيلول، ١٩٤٨، مطبعة المعارف، بغداد، ص٤٢٠-٤٢١.

[٨١]- محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص٢٠٨.

[٨٢]- شاكر موسى عيسى، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العراق ١٩٤٦-١٩٦٨، ط١، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧٣، ص٥٣.

[٨٣]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١١٩.

[٨٤]- مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٥٣٩.

[٨٥]- مجلة غرفة تجارة بغداد، ج٧، أيلول ١٩٤٨، مطبعة المعارف، بغداد، ص٤٢١.

[٨٦]- جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص١٥٥-١٥٦.

[٨٧]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١٥٥.

[٨٨]- جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص١٥٥-١٥٦.

[٨٩]- مجلة غرفة تجارة بغداد، ج٣-٤، آذار-نيسان، ١٩٤٨، مطبعة المعارف، بغداد، ص٢٠٨.

[٩٠]- مجلة الزراعة العراقية، مج٣، ج٤، تشرين الاول – تشرين الثاني – كانون الاول، ١٩٤٨، ص ٤٦٧-٤٦٨.

[٩١]- مجلة غرفة تجارة بغداد، ج٧، أيلول، ١٩٤٨، مطبعة المعارف، بغداد، ص٢.

[٩٢]- عبد الوهاب حمدي النجار، المصدر السابق، ص٢٠٢.

[٩٣]- مجلة غرفة تجارة بغداد، ج٨-٩، تشرين الاول- تشرين الثاني، ١٩٤٨، مطبعة المعارف، بغداد، ص٥٢٢-٥٢٣.

[٩٤]- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التطور الاقتصادي في البلاد العربية ١٩٥٠ – ١٩٦٥، مطبعة البيان، د.م، ١٩٦٧، ص٩٥.

[٩٥]- سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص ١٧٠.

[٩٦]- احصائيات تجارة العراق الخارجية لسنة ١٩٥٥ التقويمية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٧، ص١٧٠.

[٩٧]- محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص١٠٦، ص١٢٧.

[٩٨]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١١٤-١١٥

[٩٩]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١٠٥، ص١١٤-١١٥.

[١٠٠]- من أمثلة ذلك الضريبة التي تفرضها الولايات المتحدة الامريكية على التمور العراقية، من أجل حماية التمور التي تنتجها منطقة كاليفورنيا، والضريبة التي تفرضها ايران على التمور العراقية لحماية تمورها التي تنتجها منطقة (شط العرب) المحاذية للواء البصرة في العراق، ومن أمثلة الضريبة المفروضة لحماية (البضائع المعوضة)، ما تفرضه كل من تركيا واليونان من ضريبة باهظة على التمور العراقية المستوردة اليها من أجل حماية الفواكه المجففة التي تنتجها بكثرة. ينظر: محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١٠٦.

[١٠١]- من أمثلة ذلك الهند وباكستان والأفغان واندونيسيا وغيرها حيث وضعت التمور ضمن أصناف (المواد الكمالية)، ففرضت عليها لذلك ضرائب كمركية باهظة. ينظر: محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص ١٠٦.

[١٠٢]- من أمثلة ذلك ايطاليا وسائر دول أوربا الغربية الداخلة في (اتفاقية السوق المشتركة) وبموجب هذه الاتفاقية ضمنت فرنسا لتمورها، التي يتم انتاجها في دول المغرب العربي، أفضلية على التمور العراقية، ومن أمثلة ذلك أيضا كندا، فقد خفضت الرسوم الكمركية عن التمور الايرانية بموجب معاهدة عقدت بين الدولتين، تضمنت (شرط أولى الدول بالرعاية). ينظر: محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص ١٠٦.

[١٠٣]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١٠٦، ص١١٤-١١٥.

[١٠٤]- المصدر نفسه، ص١٠٦-١٠٧.

[١٠٥]- مجلة الزراعة العراقية، مج٧، ج٢، نيسان – آيار – حزيران، ١٩٥٢، ص١٨١.

[١٠٦]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١٠٧-١٠٨.

[١٠٧]- شاكر موسى عيسى، المصدر السابق، ص٥٢.

[١٠٨]- عبد الجبار البكر، المصدر السابق، ص٩٦٦.

[١٠٩]- احصائيات تجارة العراق الخارجية لسنة ١٩٥٥ التقويمية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٧، ص١٧٠.

[١١٠]- عبد الوهاب حمدي النجار، المصدر السابق، ص٢٠٢

[١١١]- مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٥٥٢.

[١١٢]- جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص١٥٦-١٦١.

[١١٣]- عبد الرحمن الحبيب، محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية (١٩٤٠-١٩٦٥)، مطبعة النهضة الجديدة، ١٩٦٧، ص٩٩.

[١١٤]- وزارة التخطيط، دائرة الاحصاء المركزية – قسم التجارة الخارجية، ملخص المجاميع الاحصائية للتجارة الخارجية من سنة ١٩٢٧ الى سنة ١٩٦٠، ص١٣٢-١٤١.

[١١٥]- ولأول مرة في تاريخ العراق الحديث، تنبهت وزارة الاقتصاد العراقية الى هذه الحقيقة بعد الحرب الاخيرة مباشرة، فكتبت هذه الوزارة الى (جمعية التمور) تقترح عليها ارسال كميات متنوعة من التمور العراقية الى الصين، لتوزيعها على سبيل الدعاية، غير ان قيام الحرب الاهلية هناك قد وضع حدا لتلك المحاولة، لان الحكومة العراقية لم تعترف بالوضع الراهن في الصين. ينظر: محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١٠٩

[١١٦]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١٠٣، ص١٠٩.

[١١٧]- المصدر نفسه، ص١١٠.

[١١٨]- المصدر نفسه، ص١١٠.

[١١٩]- المصدر نفسه، ص١٠٣-١٠٤.

[١٢٠]- المصدر نفسه، ص١٠٤.

[١٢١]- جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص ١٦١-١٦٣.

[١٢٢]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١٥٨.

[١٢٣]- مجلة الزراعة العراقية، مج٦، ج٣، تموز – آب – أيلول،١٩٥١، ص٢٧٢.

[١٢٤]- جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص ١٦١-١٦٣.

[١٢٥]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١٥٨.

[١٢٦]- جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص ١٦٤.

[١٢٧]- المصدر نفسه، ص١٦٤- ١٦٥.

[١٢٨]- عبد الجبار البكر، المصدر السابق، ص٩٦٧.

[١٢٩]- عبد الوهاب حمدي النجار، المصدر السابق، ص٩٨، ص٢٠٢.

[١٣٠]- هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٧، ص٣٨٧.

[١٣١]- صباح مهدي رميض، المصدر السابق، ص٢٧٧ ؛ شاكر موسى عيسى، المصدر السابق، ص٥٢.

[١٣٢]- وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الاحصائية العامة لسنة ١٩٥٣، ص٢١١.

[١٣٣]- مجلة غرفة تجارة بغداد، ج٧-٨، أيلول- تشرين الاول، ١٩٥٢، شركة النشر والطباعة العراقية، ص٥١٦.

[١٣٤]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص ٨٦.

[١٣٥]- احصائيات تجارة العراق الخارجية لسنة ١٩٥٢ التقويمية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤، ص١٥٣.

[١٣٦]- محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص١٥٤.

[١٣٧]- عبد الجبار البكر، المصدر السابق، ص٩٦٨.

[١٣٨]- مجلة غرفة تجارة بغداد، ج٧-٨، أيلول-تشرين الاول، ١٩٥٢، ص٥٠٩.

[١٣٩]- احصائيات تجارة العراق الخارجية لسنة ١٩٥٥ التقويمية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٧، ص١٧٠.

[١٤٠]- وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٣، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٥٤، ص ٢١١.

[١٤١]- جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص١٤٨.

[١٤٢]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص٩٧-٩٨.

[١٤٣]- عبد الجبار البكر، المصدر السابق، ص٨٥٥.

[١٤٤]- الخصاف جمع خصافة وهي أوعية تصنع من خوص النخيل، ففي البصرة تكبس فيها تمور الحلاوي والخضراوي والساير وكذلك الزهدي، وهي على نوعين الكبيرة وتزن ٦٨,٥ كغم او ٧٥كغم اما الخصافة الصغيرة، وتسمى نصفية، فتزن ٣٧,٥كغم، اما خصافة التمر الزهدي المستعملة في وسط العراق فتزن ٥٠ كغم، وتغطى عادة بكيس من (جنفاص) ان اريد تصديره للخارج، والتمر اللين الذي يكنز بالخصاف يمكن حفظه سنتين او اكثر ان سلم من الحشرات. ينظر: عبد الجبار البكر، المصدر السابق، ص٨٥٥، ص٨٥٧.

[١٤٥]- جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص١٣٦.

[١٤٦]- وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٣، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٥٤، ص ٢١١.

[١٤٧]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١١١.

[١٤٨]- المصدر نفسه، ص١٣٤.

[١٤٩]- المصدر نفسه، ص١٣٤.

[١٥٠]- مجلة الزراعة العراقية، مج٨، ج٣، تموز-آب-أيلول، ١٩٥٣، ص٨١٣.

[١٥١]- المصدر نفسه، ص٨١٠.

[١٥٢]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١٢١.

[١٥٣]- جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص١٣٦.

[١٥٤]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١٢٢-١٢٣.

[١٥٥]- المصدر نفسه، ص١٥٨.

[١٥٦]- سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (١٩٤٥ – ١٩٥٨)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٦٥.

[١٥٧]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص٦٨-٦٩، ص٨٦.

[١٥٨]- سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق، ص٦٣، ص٦٥.

[١٥٩]- محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص٤٠.

[١٦٠]- جريدة الزمان، العدد ٥٣١٥ بتاريخ ١٩٥٥/٤/١٦.

[١٦١]- التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة ١٩٥٦، مديرية الاحصاء والأبحاث ، ١٩٥٧، ص ١٨.

[١٦٢]- حشرة تصيب النخلة فتمتص منها عصارتها النباتية وتضعفها، وتفرز مادة لزجة تلوث التمور فتتلفها، والاصابة الشديدة تقضي على الشجرة نفسها، اذ ظهرت هذه الحشرة لأول مرة في نخيل البصرة في ربيع سنة ١٩٣٢، ثم ظهرت في ألوية الحلة وكربلاء وديالى في سنة ١٩٣٦، ثم من بعد ذلك انتشرت في كافة انحاء العراق. ينظر محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص ٧٣.

[١٦٣]- المصدر نفسه، ص٧٣، ص ٧٩.

[١٦٤]- المصدر نفسه، ص٨٢.

[١٦٥]- محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص٧١.

[١٦٦]- المصدر نفسه، ص١١٨-١٢١

[١٦٧]- شاكر موسى عيسى، المصدر السابق، ص٨٧.

[١٦٨]- عبد الرحمن الحبيب، المصدر السابق، ص٩٩.

[١٦٩]- شاكر موسى عيسى، المصدر السابق، ص٨٨.

[١٧٠]- وزارة التخطيط، دائرة الاحصاء المركزية، قسم التجارة الخارجية، ملخص المجاميع الاحصائية للتجارة الخارجية من سنة ١٩٢٧-١٩٦٠، ص١٣٢-١٤١.

[١٧١]- وزارة التخطيط، دائرة الاحصاء المركزية، قسم التجارة الخارجية، ملخص المجاميع الاحصائية للتجارة الخارجية من سنة ١٩٢٧-١٩٦٠، ص١٣٢-١٤١.

**المصادر والمراجع:**

**<u>الرسائل والاطاريح:</u>**

١- سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (١٩٤٥ – ١٩٥٨)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

**<u>الكتب العربية والمعربة:</u>**

١- احصائيات تجارة العراق الخارجية لسنة ١٩٥٢ التقويمية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤.

٢- احصائيات تجارة العراق الخارجية لسنة ١٩٥٥ التقويمية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٧.

٣- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التطور الاقتصادي في البلاد العربية ١٩٥٠ – ١٩٦٥، مطبعة البيان، د.م، ١٩٦٧.

٤- التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة ١٩٥٦، مديرية الاحصاء والأبحاث ، ١٩٥٧.

٥- الكسندر أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة هاشم صالح التكريتي، ج١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢.

٦- ثورة نصيف جاسم الربيعي، تجارة العراق في العهد العثماني ( ١٨٥٠ – ١٩١٧ )، ط١، مطبعة جعفر العصامي، بغداد، ٢٠١٥.

٧- حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩ – ١٩١٤، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٨٠.

٨- خير الدين حسيب، تقدير الدخل القومي في العراق (١٩٥٣ – ١٩٦١)، دار الطليعة بيروت، د.ت.

٩- جعفر الخليلي، التمور قديما وحديثا، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٦.

١٠- سعيد عبود السامرائي، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي، ط١، مطبعة الحضارة، النجف، ١٩٧٣.

١١- شاكر موسى عيسى، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العراق ١٩٤٦-١٩٦٨، ط١، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧٣.

١٢- صباح مهدي رميض، تطور تجارة العراق الخارجية ١٩٤٥-١٩٥٨ في كتاب دراسات في التأريخ الحديث والمعاصر، دار الثقافة والنشر الكردية، بغداد، ٢٠١٤.

١٣-عبد الجبار البكر، نخلة التمر ماضيها وحاضرها، والجديد في زراعتها وصناعتها وتجارتها، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٢.

١٤- عبد الرحمن الحبيب، محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية (١٩٤٠-١٩٦٥)، مطبعة النهضة الجديدة، ١٩٦٧.

١٥- عبد الوهاب حمدي النجار، سياسة التجارة الخارجية في العراق، ط١، مطبعة الازهر، بغداد، ١٩٦٨.

١٦- محمد جواد العبوسي، محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق، ج١،معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٨.

١٧- محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي (١٨٦٤ – ١٩٥٨)، ج١،المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

١٨- مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٤٩.

١٩- هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٧.

٢٠- وزارة التخطيط، دائرة الاحصاء المركزية – قسم التجارة الخارجية، ملخص المجاميع الاحصائية للتجارة الخارجية من سنة ١٩٢٧ الى سنة ١٩٦٠.

٢١- وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٣، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٥٤.

**المجلات:**

١- مجلة آفاق عربية، العدد٧، آذار، ١٩٨٣.

٢- مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل، مج١، الاصدار التاسع، ٢٠١٢.

٣- مجلة الزراعة العراقية، ١٩٤٨، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣.

٤- مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مج ٣، العدد ٥، ٢٠٠٧.

٥- مجلة غرفة تجارة بغداد، ١٩٤٣، ١٩٤٨، ١٩٥٢.

**الصحف:**

١- جريدة الزمان ١٩٥٥.